بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـــرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : تربا عبد السميع إسماعيل كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا ـ فرع
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف
عنوان الأطروحة : « موصل السبيل إلى نحو التسهيل ـ لخالد بن عبدالله الأزهري ـ تحقيق ودراسة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٢/ ٨ /١٤٢٠هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : أ.د/ عبدالفتاح يحيى إبراهيم	الاسم : أ.د/ سعدبن حمدان الغامدي	الاسم : أ.د/ أحمد محمد الخراط
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع : .....

يعتمد :

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

د. محسن بن سالم رشيد العميري

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

جامعة أم القرى مكة المكرمة
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٣٣٣٦
١٠٠١١١٢

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا فرع اللغة

موصل النبيل إلي نحو التسهيل

تأليف / خالد بن عبد الله الأزهري

٨٣٨ -٩٠٥ هـ

٣٠١٠٢٠٠٠٠٣٣٣٦

تحقيق ودراسة
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد

الطالبة : ثريا عبد السميع إسماعيل

إشراف
الدكتور / عبدالفتاح بحيري إبراهيم

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

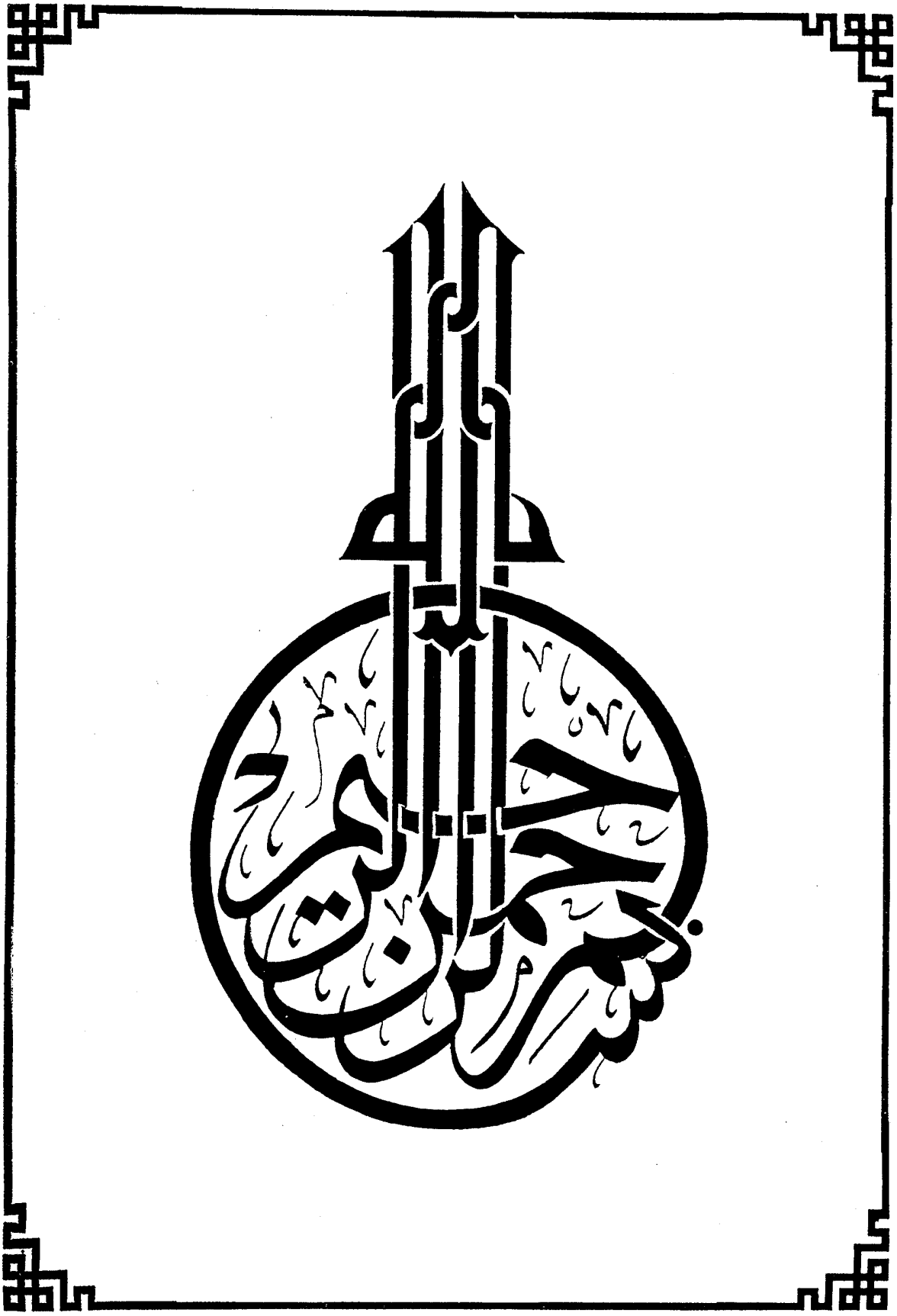
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

ملخص الرسالة

الرسالة بعنوان " (**موصل النبيل إلى نحو التسهيل**) للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري ت(٩٠٥) .

وهي شرح لمتن كتابِ التسهيلِ لابن مالكٍ ، ويقع هذا الشرح في نسختين : ــ

الأولى : بخط الشيخ خالد ، وقد حصلتُ عليها من المغربِ ، وتقع في (٨٦٢) ثمَانمائةِ واثنين وستين ورقة .

الثانية : بخط أندلسي حَصلتُ عليها من مكتبة التراث بجامعة أمِّ القرى .

هذا وقد آثرتُ تحقيق المخطوطة كاملة ، استزادةً في العلم ، واستكمالاً للعمل الذي قام على مرحلتين :

الدراسة

وقد ترجمت فيها لابن مالك صاحب المتن ، وللشيخ خالد صاحب الشرح .....

ووضحت فيها ــ الدراسة ــ منهج الشيخ خالد ، ومصادرة في النقل ، وتعليقاته ، ثم موقفه من ابن مالك ... وأجريتُ موازنةً بين بعض شروحات التسهيل في باب " نائب الفاعل " ممثلة في شرح ابن مالك ، وابن عقيل ، والمرادي ، والدّماميني ، وخالد الأزهري .

التحقيق ، وقد سار وَفقَ منهج علماءِ التحقيق ، من حيثُ ضبط المتن ، ووضع علامات الترقيم له ، وتقسيم الباب إلى فقرات ، ووضع العناوين الفرعيّة له ، وعزو الآياتِ القرآنية إلى سورها ، وتوجيه قراءتها ، وتخريج الأحاديثَ النبويّة من مصادر روايتها ، وذكرُ موضعَ الشاهدِ في الأبياتِ الشعرية ، ونِسْبَتُهُ إلى قائله في الديوان ، وفي أمهات كتب النحو التي استشهدت به ، وعزو الآراءَ النحويَّة إلى أصحابها ، والتعليق بآراء علماءِ النحو بما يساعد على توضيح المسائل النحوية .

ثم وضع الفهارس المفصلةِ للآيات القرآنية ، والأحاديثِ النبويَّةِ ، والأمثال ، والأقوال ، والقوافي ، وأبواب النحو ومسائلهِ ، ثم ذكرُ المصادر والمراجع .

وأخيراً في الخاتمة ذكرتُ أهم النتائج التي يمكن أن أحصل عليها من هذا التحقيق والدراسة .

هـذا وبالله التوفيق ،،،،

الطالبة	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
ثريا بنت عبدالسميع إسماعيل	الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم	الدكتور صالح جمال بدوي

إهـــداء

إلى روح أبي هبةً ورحمة

إلى أمي حصادًا لغرسها

إلى نوف ومحمد منارًا ومنهاجًا

القسم الأول
الدراسة

تشمل : مقدمة وفصلين :

الأول : ترجمة لخالد الأزهري ، وحياته العلميّة

وترجمة لابن مالك

الثاني : موضوع الكتاب – وصف المخطوطتين – اسم الكتاب ونسبته إلى خالد الأزهري – منهج التحقيق – مصادر الكتاب

المصادر التي احتاجها البحث – منهج خالد الأزهري في الشرح – النقل عند الشيخ خالد الأزهري – التعليق عند الشيخ خالد ، انتصاره واستدراكاته على ابن مالك – الموازنة بين شرح الشيخ خالد وبعض شروح التسهيل في باب نائب الفاعل

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد ..

فإنَّ كمال عمل البشر في نقصانه ، إذ العلم ـ كما قال المأمون ـ لا يُدرك غَورُهُ ولا يُسبر قعرُه ، ولا تُبلغ غايته ، ولا تُستقصى أُصوله ، ولا تنضبط أجزاؤه » [١] .

وبحثي هذا بذلت له كل وسعي من بحث ونظر، ثم سفر وسهر، بغية إخراجه بمستوًى يرتضيه البحث العلمي ، وينتفع به أرباب الفن ومن ينشد المعرفة اللغوية ، قاصدة به أولاً خدمة كتاب الله لغةً ، ثم الإعداد العلمي لي ثانياً .

وأما اختيار التحقيق ، فهو اتجاه كثيرين من طلبة العلم في هذا العصر ؛ إذ إنّ المصنفات العربية المخطوطة في العالم ، والتي تحوي فكراً وعلماً، والتي قضى فيها علماؤنا الجهابذة سنين طوالا لحريّةٌ بالبعث تحقيقاً ونشراً يُيَسِّرُها للتداول ، ويشجع على الإقبال عليها والانتفاع بها ، حيث إنّ المطلع على فهارس المخطوطات العربية ليدهش أمام هذا الذُّخر المدفون من علوم القرآن والحديث واللغة العربية .

ثم تدفعه الغيرة إلى أن يعمد إلى سفرٍ منها يعالجه ويدفع عنه غائلة الإهمال والضياع ، ويجلو عن صفحته غبرة الزمن ويخرجه إلى النور .

أضف إلى ذلك أن الشرح للشيخ « خالد الأزهري » الذي طبقت شهرته الآفاق من خلال تصانيفه المميزة .

* * *

---

(١) العقد الفريد ، كتاب الياقوتة في العلم والأدب .

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف وعصره

اسمه ـ وكنيته ـ ولقبه :

هو خالد زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الخزرجي ، الجرجاوي الشافعي النحوي الأزهري المصري ، كان يُعرف بالوقاد .

أمّا زين الدين فذكرها صاحب الأعلام ، ومعجم المؤلفين ، وصدّرها على اسمه هدية العارفين ، وانفرد الشيخ يس العليمي بنسبته إلى الخزرج [١] .

عُرف باسم « المصرح » نسبة إلى كتابه المسمّى « التصريح » ، وكُني بأبي الوليد [٢] .

ولد ـ تقريبًا ـ بجرجا من الصعيد سنة ٨٣٨هـ ، وقيل [٣] : سنة تسعمائة .

نشأته العلمية :

تحول وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة ، واشتغل وقّادًا يوقد مصابيح الأزهر ، وحدث أن سقطت فتيلة منه وهو يوقد مصباحاً على كراسة أحد الطلاب فعيّره بالجهل ، فقرأ القرآن ، والعمدة ، ومختصر أبي شجاع .

وتحول إلى الأزهر ، فقرأ فيه المنهاج ، وقرأ في العربية على يعيش المغربي نزيل سطحه ، وداود المالكي والسنهوري [٤] ، وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجري ، والشمني ، والزين الإيناسي [٥] .

---

(١) انظر : الأعلام ٢/ ٢٩٧ ، معجم المؤلفين ٤/ ٩٦ ، كشف الظنون ٥/ ٣٤٣ ، حاشية يس ١/ ٢ ، الضوء اللامع ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر معجم المطبوعات العربية ليرسف إليان سركيس (٨١١) .

(٣) انظر حاشية يس ١/ ٢ ، وهو بعيد إذ وفاته كانت سنة ٩٠٥هـ .

(٤) الضوء اللامع ٢/ ١٧١ - ١٧٢ .

(٥) حاشية يس ١/ ٢ .

أخذ الفرائض والحساب عن السيد علي تلميذ ابن المجدي ، واليسير عن الشهاب السجيني ، والزين المارديني .

لازم الأمين الأقصرائي في العضد ، وحاشيته ، والتقى الحصني في المعاني البيان ، والمنطق ، والأصول ، والصرف ، والعربية ، وداوم تقسيم العبادي سنين ، وسمع من السخاوي قليلاً .

واشتغل بالعلم وعمره ست وثلاثون سنة .

فأقرأ الطلبة ، ولازم تغري بردي القادري ، فقـرره في المسجد الذي بناه الدوادار بخان الخليلي .

منزلته في النحو :

اتخذ المماليك القاهرة قاعدة لملكهم سنة ٦٤٨هـ ، ونظراً لأنهم دخلاء حاولوا استكمال هيبتهم بغرس ما ينفع البلاد ، فناصروا اللغة العربية ، لأنها لغة الدين والشعب .

كان العراق ـ حينئذ ـ في الاحتضار ، والأندلس في طريقها إلى الزوال ، فنزح علماؤها إلى مصر وأقاموا فيها ، وبدأوا ينشرون علومهم ، فقامت نهضة علمية فيها ، وفي مقدمتها النحو ، على أكتاف الأندلسيين والمغاربة ، فتخرج عليهم تلاميذ صاروا فيما بعد نبراساً للعصور المتأخرة .

ثم نشطت حركة التأليف ، فأخذ المؤلفون ينشئون المتون ، فقامت عليها الشروح والحواشي كالشروح على كافية ابن الحاجب ، وألفية ابن مالك حتى سمّي عهـد المماليك بعهد المتون والشروح [١] .

ولما كان الشيخ خالد في هذا العصر نبغ كغيره ، بل إنه برع وأشغل الناس ، وكثر الانتفاع بتصانيفه [٢] ، وأقرأ الطلبة ، وتتلمذ عليه الكثير في الأزهر ، وفي مسجد الدوادار ، وفي سعيد

---

(١) انظر الحركة العلمية في مصر في عصر سلاطين المماليك البرجية ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ، وعجائب الآثار في التراجم والأخبار ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ونشأة النحو .

(٢) شذرات الذهب ٨/ ٢٦ .

السعداء ، وهو إنسان خير [١] .

بل إنه من أعاظم المتأخرين ، وفي طبقته العلامتين في العربية ، والإمامين في العلوم الأدبية عبد الرحمن الجامي والسيوطي ، بل مقدماً من بعض الجهات عليهما ، وقد فاق سائر من تقدمه في رشاقة التأليف ، وظرافة التصنيف ، وجودة البيان ، وعذوبة اللسان ، وصفاء القريحة ، إلاّ أنه قلما يوجد في كتبه من تحقيق جديد ، وتصرف من جهة نفسه [٢] .

وقد بُورك له في علمه ، فصنّف مؤلفات أُنتفع بها لإخلاصه [٣] ، منها التصريح بمضمون التوضيح الذي رمقت نحوه عيون عيون الطالبين ، ولهجت بتمنيها كملة المحصلين ، غزيرة الفوائد ، عزيزة الفرائد ، كثيرة العوائد [٤] .

شيوخه :

قرأ الشيخ خالد العربية على يعيش المغربي [٥] ، وأخذ عن داود المالكي والسنهوري ، ودرس النحو عن أبي العباس تقي الدين أحمد بن محمد المعروف بالشُّمني [٦] ، ولازم الأمين الأقصرائي في العضد ، والتقي الحصني في المعاني والبيان ، والمنطق ، والأصول ، والصرف ، والعربية ، وداوم تقسيم العبادي سنين ، وكذا المقسي بل والمناوي .

وقرأ على الجوجري ، وإبراهيم العجلوني ، والزين الإيناسي ، وأخذ الفرائض ، والحساب عن السيد علي تلميذ ابن المجدي ، واليسير عن الشهاب السجيني ، والزين المارديني ... هذا ما ذكره السخاوي في الضوء ثم قال : وسمع مني يسيراً .

---

(١) الضوء اللامع ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) معجم سركيس ١١٨ .

(٣) نشأة النحو ١٧٢ .

(٤) حاشية يس ١/ ٢ .

(٥) الضوء اللامع ٢/ ١٧١ ، ١٧٢ ، حاشية يس ١/ ٢ .

(٦) هو أحمد تقي الدين بن محمد ، تلقى النحو عن الشطنوخي وبقية الفنون عن أساتذتها ، ثم صار واحد العصر في سائر الفنون ، وتزاحم الناس في الأخذ عنه إذ كانت التلمذة له مفخرة له في النحو : حاشية ==

آثاره العلمية [١] :

١ ـ إعراب الكافية (مخطوطة بمكتبة الأسد بدمشق رقم ١٦٨٢ ، عدد أوراقه ٨٨) .
٢ ـ إعراب الآجرومية (مخطوطة بمكتبة الأسد بدمشق رقم ١٧١٥٠ ، عدد أوراقه ٥٨) .
٣ ـ الألغاز النحوية (مطبوع مصر ١٢٨١) .
٤ ـ التصريح بمضمون التوضيح .
٥ ـ تمرين الطلاب في صناعة الإعراب (طبع في مصر ١٢٧٤) .
٦ ـ تنقيح الأزهرية (طبع في بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
٧ ـ الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية (طبع في مصر ٨٦٧) .
٨ ـ الزبدة في شرح البردة (مطبوع جمعية المعارف ١٢٨٦) .
٩ ـ شرح البردة .
١٠ ـ شرح المقدمة الآجرومية (بولاق ١٢٧٤ و ١٢٩٠) .
١١ ـ شرح الأزهرية (بولاق ١٢٥٣ ومصر ١٣٠٧) .
١٢ ـ شرح العوامل المائة .
١٣ ـ الشمائر الموانع على أصول جمع الجوامع (في أصول الفقه) .
١٤ ـ المقدمة الأزهرية .
١٥ ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب .
١٦ ـ تفسير آية : لا أقسم بمواقع النجوم + القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي في النحو .

وفاتـــه :

توفي الشيخ « خالد بن عبد الله » بعد عودته من الحج ببركة الحاج ، ونقل إلى تربة يشبك الدوادار في اليوم التاسع عشر من المحرم سنة خمس وتسعمائة ـ رحمه الله ـ [٢] .

== على المغني وشرح الدماميني ، البغية ، الضوء .
(١) انظر : هدية العارفين ٥/ ٣٤٣ ، كشف الظنون ١٥٤ ، معجم المؤلفين ٤/ ٩٦ ، معجم سركيس ٨١١ .
(٢) انظر : الخطط التوفيقية ٩/ ١٦ ، دائرة المعارف الإسلامية ٣/ ٢٢٦ ، حاشية يس العليمي ١/ ٢ .

التعريف بابن مالك وكتابه التسهيل :

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي [١] .

ولد سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة ، وتوفي ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة .

كان أمَّةً في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب .

كتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

سمّاه كذلك تيسيراً لكتاب آخَر هو « الفوائد النحوية والمقاصد المحوية » وهو من مؤلفاته المفقودة .

كتابه « التسهيل » كتاب جامع لمسائل النحو ، بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائله وقواعده ، ولذلك اعتنى العلماء بشأنه فصنفوا له شروحاً منها شرحه ، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ، ثم ـ كمله ولده بدر الدين محمد المتوفي سنة ٦٨٦ .

ـ وكمله أيضا صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفي سنة ٨٩٤ .

ومن الشروح :

ـ شرح الشيخ العلامةأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ ، لخص فيه شرح المصنف وتكملة ولده وسماه « التخييل الملخص في شرح التسهيل » .

ـ وله شرح آخر على الأصل سماه « التذييل والتكميل » .

ـ ومنها شرح العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام المتوفي سنة ٧٦٢ ، سماه : « التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل » وله عدة حواش عليه .

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١٣٠ .

- وشرح العلامة بدر الدين محمد بن محمد الدماميني .

- وشرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي المتوفى سنة (٧٥٦).

- وشرح الشيخ بدر الدين أبي علي الحسن بن قاسم بن علي المرادي المتوفي (٧٤٩) .

- وشرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المتوفي سنة (٧٦٩) وسماه « المساعد » ولم يتم .

- وشرح شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة .

- وشرح محمد بن علي المعروف بابن هانئ السبتي المتوفي سنة (٧٣٣) .

- وشرح محمد بن علي الأربلي الموصلي .

- وشرح علاء الدين علي بن حسين المعروف بابن الشيخ عوينة المتوفى سنة (٧٥٥) .

- وشرح أبي العباس أحمد بن سعد العسكري النحوي المتوفي سنة (٧٥٠) .

- وشرح الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحسني السبتي المتوفى سنة (٧٦٠) سماه تقييد الجليل على التسهيل .

- وشرح أبي أمامة محمد بن علي بن النقاش المتوفي سنة (٧٦٣) .

- وشرح محمد بن حسن بن محمد المالقي المتوفى سنة (٧٧١) .

- وشرح أبي العباس أحمد بن محمد الأصبحي العتابى المتوفي سنة (٧٧٦) .

- وشرح عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوي المتوفى (٧٧٧) ولم يكمله .

- وشرح محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش الحلبي المتوفى سنة (٧٧٨) .

- وشرح الشهاب أحمد بن محمد الزبيري الأسكندري المتوفى سنة (٨٠١) ولم يكمله .

- وشرح عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد السعدي العبادي الأنصاري المالكي المتوفى تقريبا سنة (٨٢٠) وسماه « هداية السبيل » ولم يكمله .

- وشرح شمس الدين أبي ياسر محمد بن عمار المالكي المتوفى سنة (٨٤٤) وسماه بجلاب الفوائد .

- وشرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي المتوفى سنة (٨٦٤) ولم يكمله .

- وشرح محمد بن أحمد عبد الهادي .

- وشرح محمد بن علي بن هلال الحلبي النحوي المتوفى سنة (٩٣٣) .

- ونظم التسهيل لشهاب الدين أحمد بن يهور الدمشقي المتوفى سنة (٨٢٠) .

- ومختصر التسهيل المسمى بالقوانين لعز الدين محمد بن أبي بكر ابن جماعة المتوفى سنة (٨١٩) .

هذا ما أحصاه كشف الظنون من شروح التسهيل ١/ ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

هذا وقد أحصاها الدكتور عبد الله علي الحسيني البركاتي في شفاء العليل بستة وستين شرحاً فلينظر هناك .

* * *

الفصل الثاني

موضوع الكتاب :

هو شرح لكتاب ابن مالك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ، سمّاه مؤلفه : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » .

وهو نسختان : الأولى بخط مؤلفها الشيخ خالد الأزهري ورمزت لها بـ « الأصل » ، والثانية بخط ناسخها : محمد صالح بن محمد الداعي ، ورمزت لها بـ « ب » .

وصف المخطوطتين :

المخطوطة الأولى :

تقع في جزأين ، ويقع الجزء الأول منها في (٤٩٨) صفحة .

ترك لها هامش بعرض ٢ سم عليه تعليقات مفيدة .

وعلى الورقة الأولى في اليمين من أعلى : ملكه ومحمد .

وفي اليسار من الوسط : فقير إلى ربه الهادي محمد بن ... الشافعي ... آمين .

وفي اليسار من أسفل : الحمد لله هذه النسخة من مجلدين ... .

وتمليك آخر بجانبها : من محمد علي وهب ، ملكه مع الجزء الثاني .

وفي الأعلى : الجزء الأول من شرح التسهيل للعلامة نحوي عصره الشيخ خالد الأزهري رحمه الله تعالى .

وفي الصفحة المقابلة للصفحة الأولى على اليمين وفي الوسط : مبيضة المؤلف ﷺ ونفعنا بعلومه آمين .

وجاء في أولها : بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني خالد بن عبد الله الأزهري ... .

وآخرها : تم الجزء الأول من شرح التسهيل لكاتبه خالد الأزهري في العشرين من شهر شعبان من شهور سنة اثنتين وتسعين وثمانمائة .

ويبدأ الجزء الأول منها بباب : « شرح ماهية الكلمة ، وشرح ماهية الكلام » .

وينتهي بباب « الإضافة » ، وقد كتب الشيخ خالد في نهاية الجزء الأول : « تم الجزء الأول من شرح التسهيل لكاتبه خالد الأزهري في العشرين من شهر شعبان المكرم من شهور سنة اثنين وتسعين وثمانمائة يتلوه إن شاء الله الجزء الثاني بباب « التابع » .

وقد بدأ الجزء الثاني فعلاً بباب التابع ، ويقع في (٣٦٤) صفحة .

ترك لها هامش بعرض ٣ سم وعليه تعليقات مفيدة .

كتب في أعلى الصفحة الأولى : الجزء الثاني من شرح التسهيل لكاتبه خالد بن عبد الله الأزهري .

وعليها قيود تملك : في اليسار من الوسط ملكه من فضل الله تعالى فقير إلى ربه الهادي عبد الله العبادي الشافعي غفر الله له آمين .

وفي الوسط : الدلال بنسخ أبي الخير الحواوشي بتاريخ شهر صفر الخير من شهور سنة ١١٠٢ .

وجاء في أوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبدأ بباب التابع ، وانتهى بباب « الإخبار بالذي وفروعه » إلا أن الباب بتر ولم يكمل .

والمخطوطة (الأصل) مكتوبة بخط شرقي مقروء غير معجم في كثير من الكلمات ،

جامعة أم القرى / مكة المكرمة
عمادة سودان الكتاب
المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

ومتوسط سطور الصفحة (٢١) سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد (١١) كلمة ، معنونة الأبواب بخط مماثل للشرح أي غير مميّز ، مرقمة الأبواب ، إلا أن ترقيم صفحاتها غير متسلسل ، في صفحاتها كثير من الهوامش المكملة للنص ، ولا يوجد بها ضبط إلا في النادر .

كتب متن التسهيل فيها بلون مغاير للشرح ولذا كان نادراً ما يظهر في التصوير في الجزأين ، ويورد عبارة التسهيل ممزوجة بكلامه ، كما هو دأبه كالتصريح على التوضيح ، وهي في فهرس الزاوية الحمزية تحت رقم (١٤٠) ، ومصورة نسختها على ورق عادي .

المخطوطة الثانية :

تقع في جزأين ، في (٤٨٣) صفحة بترقيم مكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب ، ومصورة نسخته ـ ميكروفيلم ـ من مقتنيات مكتبة مركز التراث بجامعة أم القرى ، تحت رقم ٦٤٥ نحو ، و (١٠) رقمة في الزاوية الحمزية .

يقع الجزء الأول في (٢٧٩) صفحة ، وترك لها هامش بعرض (٢,٥) سم عليه تعليقات مفيدة .

كتب على الصفحة الأولى على اليسار : الحمد لله وحده والصلاة والسلام على النبي الهاشمي محمد وآله وصحابته آمين ، اللهم اجعل من استنسخه في وسط عِقد أوليائك ومن خواص عبيدك عُبيدك الفقير خالنا سيدي عبد الرحمن بن أحمد وفقه الله لكل ما يحبه ويرضاه بجاه محمد وآله وصحبه ، على سيدنا وشفيعنا ومولانا سيدنا محمد ومن معه أفضل الصلوات وأزكى التسليمات صلاة تليق بك منك إليه وإليهم ما هو أهل له .

وليس عليها تمليكات .

جاء في أولها أعلى الصفحة من الجزء الأول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً .

وجاء في آخر الجزء الأول : كمل الجزء الأول من شرح التسهيل بحمد الله تعالى وحسن عونه على يد مخرجه من أصله عبيد ربه وأسير ذنبه محمد صالح بن محمد الداعي ، كان الله له

ولجميع المسلمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

أواسط رمضان المعظم من عام ستة وأربعين ومائة وألف .

وكاتبه عبد مسيء مضيع أسير ذنوب مثقل بالجرائم سائل قارئه عسى منه دعوة تخلصه من سبح بحر المآثم .

ومتوسط سطور الصفحة ٣١ سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد ١٥ كلمة ، ومسطرتها : طولا : ٢١ سم ، وعرضها : ١٣ سم تقريباً .

الجزء الثاني : يقع في (٢٠٣) صفحة ، من صفحة (٢٨٠) إلى (٤٨٣) لأنها متسلسلة الترقيم ، ترك لها هامش بعرض (٢) سم .

جاء في أولها : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وجاء في آخرها : كمل ما وجد من هذا الشرح المبارك بخط مؤلفه ذ بحمد الله تعالى وحسن عونه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً بتاريخ أواسط القعدة الحرام عام ستة وأربعين ومائة وألف .

والمخطوطة مكتوبة بخط أندلسي دقيق ، معجم في الفاء من تحت فـ ، والألف يترك لها ذيلا ، نحو : حيـاة ، وتعجم القاف بنقطة واحد ، أي : له سمات يتميز بها ... .

وهي خالية من الضبط إلا نادراً ، وعناوين الأبواب مكتوبة بخط أكبر .

والكتاب بنسختيه ينتهي قبل نهاية جموع التكسير ، أي أنها تنقص :

١ ـ باب التصغير . ٢ ـ التصريف . ٣ ـ مخارج الحروف .

٤ ـ الإمالة . ٥ ـ الوقف . ٦ ـ الهجاء .

وهو أمر قصده الشيخ خالد الأزهري عندما قال في العنوان : إلى نحو التسهيل .

اسم الكتاب :

اسم الكتاب منصوص عليه في مقدمة الصفحة الثانية من الأصل ... وسميته : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » .

نسبته إلى الشيخ خالد :

إن ما رجعت إليه من كتب الطبقات والتراجم ، وإحصاء العلوم والفنون مثل : كشف الظنون وإيضاح المكنون ، وأبجد العلوم ، وبروكلمان ، وهدية العارفين ، ومعجم المؤلفين ، والأعلام .. لم تذكر اسم هذا الكتاب ، ولم تحصه من بين مصنفاته .

أمّا أن للشيخ خالد شرحاً على التسهيل ، فهذا مما لا شك فيه ، وإن لم يذكر في هذه الدواوين ، قطع بذلك المخطوط بخط يده ، ذاكراً فيه بأنه كاتبه ، أي أنه بخط يده ، بل هو مبيضه .

١ ـ قطع بذلك الشيخ خالد نفسه فقال في أول الصفحة الثانية من النسخة التي بخط يده على التسهيل : يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني عبد الله الأزهري : أحمد الله على تسهيل الفوائد وأشكره على تكميل المقاصد ... وبعد فقد سألتني أيها الأخ الفاضل ، والخل الكامل أن أشرح لك كتاب التسهيل على وجه الإيضاح والتسهيل شرحاً مشتملاً على حل الألفاظ والتمثيل خالياً عن الحشو والتطويل ، ممزوجاً لمبانيه مطابقا بين ألفاظه ومعانيه ، فأجبتك إلى ما سألت على وفق ما اخترت وسميته : موصل النبيل إلى نحو التسهيل » .

٢ ـ كما قطع بذلك في « التصريح على التوضيح » [١] في آخر أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد : « فهذه نبذة من المصادر ، وهي كثيرة لا تكاد تنضبط .. وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا ، منها أحد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء ، وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل فلينظر ثمة .

٣ ـ وأيضاً ما نقله الشيخ « يس » تعليقاً على قول الشيخ خالد : وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل وهو : « قال الدنوشري : وعبارة شرح التسهيل :

---

(١) ٢/ ٧٤ .

الأول : مفتوح العين ، نحو : طَلَبَ ، وسِمَنْ وسرى .

والثاني : ذو الألف بعدها ، نحو : ذهاب ، وجِمَاع ، وصراخ .

والثالث : مؤنثة بالتاء ، نحو : فَصَاحة ، وهِدَاية وخفارة .

والرابع : ساكن العين ، نحو : ضرب وعلم وشرب .

الخامس : مؤنثة بالتاء ، نحو : رَحْمة ونشدّة ونُدْرة .

السادس : ذو الألف المقصورة ، نحو : دَعْوَى ، وذِكرى ، ورُجْعَى .

السابع : المزيد ألف ونون ، نحو : ليان مصدر ؛ لَوَى ، وغُفْران ، وحرمان » .

وهذا النص بلفظه في شرح التسهيل [1] .

منهـــج التحقيق :

١ ـ حرصتُ أثناء التحقيق على المحافظة على نص الكتاب كما ورد عن المؤلف ، ولم أغير فيه إلا ما استدعاه الأمر ، بزيادة حرف ، أو كلمة ، أوجملة يستدعيها السياق ليكتمل ويصح ، وذلك بالاستعانة بالنسخة الثانية ، وبالشروح القائمة على « التسهيل » كشرح التسهيل ، والمساعد لابن عقيل ، وشرح التسهيل للمرادي .

٢ ـ عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، وذكرت أرقامها ، وضبطُّها على المصحف الشريف .

٣ ـ قمت بتخريج بعض القراءات من كتبها ، كالسبعة لابن مجاهد ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ، والبحر المحيط لأبي حيان .

٤ ـ حرصت على تخريج الأحاديث النبوية ـ على صاحبها أفضل الصلوات والسلام ـ من مصادرها المروية فيها ـ ما أمكن ، كصحيح البخاري ومسلم ، وسنن الترمذي ، وابن ماجه ،

٥ ـ أرجعت الشواهد الشعرية إلى مصنفاتها مثل : شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، والخزانة

١- انظر المخطوطة : الأصل ٢/١٥٤ ، و ب ٢/٣٦٠

للبغدادي ، والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري .

٦ ـ خرجت الأمثال العربية من مصادرها .

٧ ـ قسَّمتُ النص إلى فقرات ، ووضعت عناوين كاشفة للمباحث والمسائل النحوية ، وضبطت ما احتاج إلى ضبط .

٨ ـ رجعت الأقوال التي ذكرها المؤلف إلى مصنفات أصحابها مثل : الكتاب لسيبويه ، ومعاني القرآن للأخفش ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ، والمقتضب للمبرد ، والشرح الكبير ، والمقرب لابن عصفور ، والأصول لابن السراج ، والإيضاح لابن الحاجب ، والمفصل للزمخشري ، والصحاح للجوهـري ، والخصائص لابن جني ، والأفعال لابن القطاع ، وشرح التسهيل لابن مالك ، وابن عقيل ، والمرادي ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ، وأوضح المسالك لابن هشام ، والبسيط لابن أبي الربيع ، وسر صناعة الإعراب ، والمحتسب لابن جني ، ومعاني القرآن للفراء ، وغيرها .

٩ ـ حشيت ببعض آراء العلماء ، كسيبويه ، والمبرد ، وابن جني ، وابن هشام ، وابن مالك ، والمرادي ، وابن عقيل ، وأبي حيان ... وغيرهم ، مما يساعد على توضيح النص .

١٠ ـ وضحت بعض الكلمات اللغوية وذلك بالرجوع إلى المعاجم كالصحاح ولسان العرب .

١١ ـ وضعت الفهارس الفنية بأنواعها المتعددة لكل ما ورد في البحث .

١٢ ـ رصدت مصادر البحث ومراجعه .

مصادر الكتاب :

يكاد يكون شرح الشيخ : « موصل النبيل إلى نحو التسهيل » موسوعة نحوية ، ضمت عدداً ـ يكاد لا يحصر ـ من مصنفات النحو ، واللغة ، إلاّ أن الشيخ خالد حرص في توضيحه للمسائل النحوية المختلف فيها ، أو التي تفرض ذكرها على أمهات المصنفات النحوية واللغوية والتي تجمع الاتجاهات النحوية على مر العصور ، وهي :

الاتجاه النحوي البصري : متمثلاً في كتاب سيبويه وشروحه ، كشرح السيرافي ، والصفار ، ثم قطرب ، والجرمي ، والمبرد .

أمّا الاتجاه النحوي الكوفي : فتمثَّل بذكر آراء أصحابه ، كالكسائي ، والفراء ، وابن سعدان ، والطوال ، وثعلب في فصيحه ومجالسه .

وأمّا الاتجاه النحوي البغدادي : فيتمثل بذكر آراء الفارسي في إيضاحه وحجته ، وابن جني في الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والتمام ، وابن برهان في الغرة ، والزمخشري في المفصل ، وابن الشجري في أماليه ، وابن الخباز في النهاية .

وأمّا الاتجاه النحوي الأندلسي المغربي : فيتمثل بذكره لآراء الأعلم ، وابن الطراوة ، والسهيلي في أماليه ، ونتائج الفكر ، وابن هشام الخضراوي في الإفصاح ، وابن خروف في شرح جمل الزجاجي ، والشلوبين في النكت على المفصل ، وابن عصفور في الإيضاح ، والشرح الكبير ، والممتع ، وابن مالك في الخلاصة ، وشرح الكافية الشافية ، وابن الضائع ، وابن أبي الربيع في البسيط ، وأبي حيان في الارتشاف ، والتذييل والتكميل .

كما أنّه اعتمد في شرحه على :

١ ـ الأفعال لابن القطاع (ت ٥١٥) .
٢ ـ الإرشاد لابن درستويه (ت ٤٣٧هـ) .
٣ ـ الإيضاح لابن الحاجب (ت ٦٤٦) .
٤ ـ البسيط لابن العلج .

٥ ـ التبصرة والتذكرة للصميري (ت ٥٤١) .

٦ ـ الترشيح لخطاب الماردي (ت ٤٥٠) .

٧ ـ التمام لابن جني (ت ٣٩٢) .

٨ ـ التوضيح لابن هشام (ت ٧١٦) .

٩ ـ حواشي ابن هشام على التسهيل .

١٠ ـ الحجة لأبي علي الفارسي .

١١ ـ الخلاصة لابن مالك (ت ٦٧٢) .

١٢ ـ شرح الألفية لابن الناظم (ت ٦٨٦) .

١٣ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩) .

١٤ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك .

١٥ ـ الشافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦) .

١٦ ـ الصاحبي لابن فارس (ت ٣٩٥) .

١٧ ـ الصحاح للجوهري (ت ٣٩٦) .

١٨ ـ صحيح البخاري (ت ٢٥٦) .

١٩ ـ الغرة لابن الدهان (ت ٥٦٩) .

٢٠ ـ المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨) .

٢١ ـ اللمع الكاملية لعبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ) .

٢٢ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) .

٢٣ ـ النهاية لابن الخباز (ت ٦٣٧هـ) .

أمّا المصادر والمراجع الأساسية والتي أكثر الأزهري النقل منها فهي :

أولاً : كتاب سيبويه :

لمّا كان كتاب سيبويه هو المصدر الأصدق والأقوى في النحو نظراً لاعتماده على السماع ... وآراء الخليل ، ويونس ، فقد حرص مصنفو العربية قاطبة على تطعيم مصنفاتهم وتأصيل آرائهم

بأقوال سيبويه في الكتاب ، ومن هذا المنطلق ـ وهو تأصيل القاعدة النحوية ـ حرص الشيخ خالد في شرحه على التسهيل على تأصيل ما نقله وشرحه من المسائل النحوية بآراء سيبويه .

ثانيًا : شرح التسهيل لابن مالك :

وهو من المراجع الأول التي سار الشيخ خالد على نهجها في شرحه ، كيف لا وهو مصنف المتن ، وشارحه ، شرحًا متكاملاً ... ولّد شروحاً لا تخرج عنه كثيراً إلا بأسماء مصنّفيها ، ومن بينهم الشيخ خالد الأزهري الذي ناصف ابن مالك شرف تصنيف كتابه التسهيل عندما مازج شرحه بمتنه ... وهذا هو الحذق .

ثالثاً : شرح التسهيل للمرادي :

هو الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبو علي حسن ابن الشيخ الصالح الزاهد قاسم بن علي المرادي المالكي (ت ٧٤٩) .

أكثر النقل عنه آراءً ، ومسائل ... وأقوالاً ... وهو بإكثاره النقل عن المرادي .. أظهر شخصيته العلمية و المذهبية ، إذ إنّه كان في أغلب نقوله عنه ما خالف فيه المرادي ابن مالك ، أو سيبويه ، أو تصحيح مذهب ، أو زيادة توضيح لا يفسرها إلاّ مضطلعاً بالنحو حاذقاً فيه ، وكون الشيخ خالد يختار المرادي أو فكره فهذا يكشف عن فكر ذكي ، إذ الأسلوب هو الرجل .

رابعاً : شرح التسهيل لابن عقيل :

وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي (ت ٧٦٩) .

نقل عنه الشيخ خالد في شرحه على التسهيل كثيراً من آراء النحاة ، وأظهر ما نقل عنه مخالفته لابن مالك ، واستدراكاته عليه ، كما أنّ الشيخ خالد اعتمد على فكر ابن عقيل في تذييل القواعد النحوية في التسهيل بالأمثلة ، والآراء النحوية .

خامساً : الصحاح للجوهري :

هو الشيخ أبو نصر بن حماد الجوهري .

اعتمد الشيخ خالد الصحاح لتخريج ما غمض من مفردات الشعر ، والاستشهاد ببعض التراكيب اللغوية ، وفي رواية كثير من الأبيات الشعرية ، فقد كان معجم شرحه .

أهم المصادر التي احتاجها البحث :

١ ـ الكتاب لسيبويه .
٢ ـ شرح الكتاب للسيرافي .
٣ ـ المقتضب للمبرد .
٤ ـ الكامل للمبرد .
٥ ـ معاني القرآن للفراء .
٦ ـ مجالس ثعلب .
٧ ـ فصيح ثعلب .
٨ ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي .
٩ ـ الحجة لأبي علي الفارسي .
١٠ ـ البغداديات لأبي علي الفارسي .
١١ ـ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي .
١٢ ـ الخصائص لابن جني .
١٣ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني .
١٤ ـ اللمع لابن جني .
١٥ ـ المفصل للزمخشري .
١٦ ـ شرح المفصل لابن يعيش .
١٧ ـ الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب .
١٨ ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري .
١٩ ـ نتائج الفكر للسهيلي .

٢٠ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور .

٢١ ـ شرح جمل الزجاجي لابن خروف .

٢٢ ـ البسيط لابن أبي الربيع .

٢٣ ـ الممتع لابن عصفور .

٢٤ ـ ارتشاف الضرب لأبي حيان .

٢٥ ـ الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس .

٢٦ ـ الصحاح للجوهري .

٢٧ ـ شرح التسهيل لابن مالك .

٢٨ ـ شرح التسهيل للمرادي .

٢٩ ـ شرح التسهيل للتنسي .

٣٠ ـ تعليق الفرائد للدماميني .

٣١ ـ نتائج التحصيل للدلائي .

٣٢ ـ المساعد .

٣٣ ـ التصريح بمضمون التوضيح .

٣٤ ـ التوضيح لابن هشام .

٣٥ ـ المغني لابن هشام .

٣٦ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك .

٣٧ ـ حاشية الخضري .

٣٨ ـ حاشية الشيخ يس .

٣٩ ـ الأصول لابن السراج .

٤٠ ـ شرح الألفية للمرادي .

٤١ ـ شرح الألفية لابن الناظم .

٤٢ ـ شرح الأشموني .

٤٣ ـ معاني القرآن للأخفش .

٤٤ ـ النوادر في اللغة .

منهجه في الشرح :

ذكر الشيخ خالد الأزهري منهجه في شرح كتابه عندما قال : « أن أشرح لك كتاب التسهيل على وجه :

١ ـ الإيضاح والتسهيل .
٢ ـ مشتملاً على حل الألفاظ والتمثيل .
٣ ـ خالياً عن الحشو والتطويل .
٤ ـ ممزوجاً لمبانيه .
٥ ـ مطابقاً بين ألفاظه ومعانيه .

١ ـ فمن مقتضيات منهج التسهيل والتوضيح : التمثيل للقاعدة النحوية ، وهو مسار سار عليه الشيخ خالد في كتابه .

قال ابن مالك في باب « إعراب الصحيح الآخر » : (وأنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم) .

قال الشيخ خالد : فالرفع بحركة ، كـ « جاء زيدٌ » ، أو حرف ، نحو : « جاء الزيدان » ، والنصب كذلك ، نحو : « رأيت زيداً أخاك » ، والجر كذلك ، نحو : « مررتُ بزيد أخيك » ، والجزم بحذف حركة ، نحو : « لم يضربْ » ، أو حذف حرف ، نحو : « لم يغز » ، فالرفع ، والنصب جعلا مشتركين في الاسم والفعل ، نحو : « زيدٌ يقومُ » و « إنَّ زيداً لن يقوم » .

وفي باب التوكيد ، قال ابن مالك : « ولا يؤكدهما غالباً ضمير رفعٍ متصل إلا بعد توكيده بمنفصل » .

قال الشيخ خالد : نحو : « قم أنت نفسك عينك » ، وقوما أنتما أنفسكما أعينكما ، وقاما هما أنفسهما أعينهما ، وقوموا أنتم أنفسكم أعينكم ، وقاموا هم أنفسهم أعينهم ، وقَمنَ هنَ أنفسهن أعينهنَّ ، وقمتنَّ أنتنّ أنفسكنَّ أعينكنَّ » ؛ كراهية إيهام الفاعلية عند استتار الضمير ، وكونه لمؤنث ، إذ لو قيل : « خرجت عينُها » تُوُهِمت الباصرةُ ، أو « نفسها » توهمت نفس الحياة .

وأمّا حل الألفاظ والتمثيل ، فمثاله : قال ابن مالك في باب التعجب : (وهمزة « أَفْعِلْ » للصيرورة) .

قال الشيخ خالد : بناءً على أنه خبر ، لا للتعدية بناءً على أنه أمر حقيقة . وعلى الأول فأصل قولك : أحسن بزيد : أحسنَ زيدٌ ، أي : صار ذا حسن كـ « أورقَ الشَجر » ، أي : صار ذا ورق ، فَضُمِّنَ معنى التعجب ، وحُوِّلت صيغتُه إلى صيغة « أَفْعِلْ » بكسر العين ، فصار : أحسن زيدٌ ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة تشبه صيغة الأمر ، فَزِيدَ الباء لإصلاح اللفظ ، فصار : أحسن بزيد على صيغة : « أَمْرِرْ بزيد » .

وقال ابن مالك في باب « حبذا » : (وتفرد « حبّ ») .

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ : منَ « ذا » فتستعمل وحدها ، ويكون مرفوعها حينئذ كلَّ اسمٍ يصحُّ أن يكون فاعلاً ، هكذا أطلق المصنف وفيه تفصيل ، وهو أنه قُصد به التعجب ، فالأمر كما قال ، وإن كان بمعنى : « نِعْمَ » لم يسند إلاّ إلى ما يكون فاعلاً لـ « نِعْمَ » .

وفي باب « ظن وأخواتها » ، قال ابن مالك : (فإن وقع موقعهما [أي المفعولين][1] ظرفٌ ، أو شبهه ، أو ضمير ، أو اسم إشارة ، امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما [أي أحد المفعولين] لا إن لم يكنه) .

أي : إن لم يكن أحدُ المذكورات من الظرف ، وما بعده أحد المفعولين ، فإنه لا يمتنع الاقتصار على الظرف ، وما ذكره بعده ، ونوضح ذلك فنقول : إذا قلت : « ظننتُ عندك » ، إن جعلت « عندك » ظرفاً لحصول الظن جاز الاقتصار عليه ، وإن جعلته المفعول الثاني ، وحذفت الأول اقتصاراً لم يجز ؛ لأنّه حذفٌ لغير دليل ، وإذا قلت : « ظننتُ لك » ، إن جعلت « لك » مُتَعَلَّقًا بالظن على أنّه علة لحصوله جاز ، وإن جعلته مفعولاً ثانياً لم يجز ، وإذا قلت : « ظننته » ، إن جعلت الهاء ضمير المصدر جاز ، وإن جعلتها المفعول الأول ، أو الثاني ، لم يجز ، وإذا قلت : « ظننتُ ذاك » ، إن جعلت « ذاك » إشارة إلى المصدر جاز ، أو أحد المفعولين لم يجز .

---

(١) ما بين [ ] توضيح الشيخ خالد .

أمّا الحشو فلم يخلو شرحه من بعضه ، يقول ابن مالك في باب « إعراب المعتل الآخر » : (يظهر الإعراب بالحركة ، والسكون ، أو يقدَّر) ، فقال الشيخ خالد : أي الإعراب ، قال ابن مالك : (في حرفه) ، قال الشيخ خالد : أي في حرف الإعراب ، قال ابن مالك : (وهو) ، قال الشيخ خالد : الإعراب ... .

وبدأ ابن مالك باب « كان » بقوله : (إن أُريد بـ « كان » ثبت ، أو غزل ، وبتواليها) قال الشيخ خالد : أي كان .

أمّامزج المتن بالشرح فهو منهج انتهجه الشيخ خالد في بعض منصفاته ، كالتصريح بمضمون التوضيح ، وهو منهج ليس من السهولة بمكان ، فإن الربط بين طريقين في الفكر حتى يبدو نسقاً واحداً ، تمكناً في العربية ، وهذا المزج اعتد به منهجاً في كتابه « التصريح بمضمون التوضيح » [١] ، فقال : « إني مزجت شرحي بشرحه حتى صار كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلاّ صاحب بصر أو بصيرة » .

والبصيرة : هي نور في القلب كالنور في العين [٢] .

ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة .

المطابقة بين ألفاظه ومبانيه :

أي أنه تتبع أصوله التي أخذ منها ، وشرح كلامه بكلامه ، ومن فوائد ذلك بيان قصد ـ ابن مالك ـ ومرامه .

ففي مسألة : اتصال الضمير وانفصاله في مثل : « خلتكه » وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ثانيهما خبر في الأصل ، نحو « خلتكه » .

فمذهب المصنف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار ... فقال الشيخ خالد : « واختار المصنف في غير هذا الكتاب الاتصال » .

---

(١) التصريح ١/ ٣ ، ٤ . (٢) حاشية يس ١/ ٣ .

وفي باب « الحال » في مسألة : « وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة » ، نحو : « مررتُ بالقوم ثلاثتهم » وهكذا إلى العشرة ... .

فإن قلت : ظاهر كلامه أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها وليس كذلك ، بل يجوز إضافتها إلى التمييز ، كـ « جاءُوا ثلاثة رجال » ، وألاّ تضاف ، كـ « جاءوا ثلاثة » .

قلت : أجيب عنه : بأنه إنما خص الإضافة بالذكر ، لأن كلامه في الحال الآتية بلفظ المعرفة ، بدليل قوله : « ومنه » .

فإن قلت : ظاهر كلامه أيضاً استواء الحالية ، والتبعية في المعنى كذلك ، بل إذا نصبته على الحال فيكون المعنى : « مررت بهم فيَ حال أنهم ثلاثة ليس معهم غيرهُم » ، وإذا جعلته توكيداً ؛ فالمعنى : مررت بالثلاثة كلِّهم فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم .

قلت : أجيب عنه بأن المراد جواز الوجهين في الجملة ، كما يجوز الفتح والكسر في « إنَّ » في نحو : أوّلُ ما أقول : إني أحمد الله ، ووقع في الكافية وشرحها أن الرفع على البدل ، والتحرير ما هنا .

٢ ـ اتبع الشيخ خالد في شرحه على التسهيل منهج ابن مالك في شرحه على التسهيل أولاً ، فبعد أن يذكر الحد الذي وضعه ابن مالك ، يبدأ بذكر المحترزات ، وهو أمر ملحوظ في الكتاب .

ففي باب « النعت » ، قال ابن مالك : (وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً ، أو تأويلاً) .

قال الشيخ خالد : فالتابع جنس شامل لجميع التوابع ، والمقصود بالاشتقاق ... إلى آخره ، فصل أخرج به ما كان مشتقاً ثم غلب حق التحقق بالأعلام ، وصار التعيين به أتم من العلم الموضوع أولاً ، كـ « الصديق » تابعاً لأبي بكر ، و « الفاروق » تابعاً لعمر ، فهو عطف بيان لا نعت.

ثم اعتمد على شرح المرادي على التسهيل كثيراً خاصة في الجزء الأول من الكتاب ... فكل ما عرضه المرادي من الآراء النحوية ، والاعتراضات والتوجيهات والتأملات ساقها الشيخ خالد نقلاً عنه .

كما اعتمد على « المساعد » لابن عقيل في تحليل المسائل النحوية ... والآراء .

٣ ـ ذكر ما أهمله ابن مالك من الشروط في بعض المسائل المطلقة ، وبيَّنَ عدم الحاجة لما ذكره من الشروط .

في باب « إعراب المثنى والمجموع على حدّه » ذكر ابن مالك إعراب كلا وكلتا ، على لغة كنانة ... واللغة المشهورة ، قال الشيخ خالد : وأخل بلغة ثالثة وهي لغة بني الحارث ، فإنهم يعربون « كلا وكلتا » إعراب المقصور مطلقاً .

وفي « أفعال المقاربة » ... قال ابن مالك : (لمقاربة هلهل ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وأولى) ، قال الشيخ خالد : ويوجد في بعض النسخ بين « أوشك » و « أولى » : « ألمّ » ، ولم يتعرض لها المصنف في الشرح .

وفي باب « ترخيم المنادى » ، قال الشيخ خالد : لا يرخم نحو : « عمرة » من الأسماء ، و « ضخمة » من الصفات إلاّ على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء من اسمه : عمرو ، وصفته ضخم ، والذي دلّ عليه كلام سيبويه ونص عليه المصنف في غير هذا الكتاب [١] .

كذا في مسألة « انفصال الضمير » في نحو : « وخلتكه » ، قال الشيخ خالد : وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ثانيهما خبر في الأصل ، نحو : « خلتكه » ، فمذهب المصنف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار ، وهو مذهب سيبويه ، واختار المصنف في غير هذا الكتاب الاتصال [٢] .

وفي باب « الموصول » قال ابن مالك : (ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف ، أو جار ومجرور منوي معه استقر أو شبهه ، وفاعل هو العائد ، ولا يفعل ذلك بذي حدث خاصٍّ ما لم يعمل مثله في الموصول ، أو موصوف به) .

قال الشيخ خالد : ولم يذكر المصنف قيد القرب ، واعتبار هذا القيد يمنع حمل المجرو على الظرف ، إذ لا يتصور فيه قربٌ ، ولا بُعد .

---

(١) نص عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٥ .

(٢) اختاره في الخلاصة ، انظر الأشموني ١/ ١١٨ ، ١١٩ .

٤ ـ ولمّا كان « التسهيل » جامعا لأبواب النحو والصرف ومسائلهما والاختلاف فيهما ، اقتضى ذلك كثرة الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، والحديث الشريف ، والأبيات الشعرية ، وأمثال العرب وأقوالهم ، وعليه فقد ذخر شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري بأنواع هذه الاسشهادات .

ونبدأ أول ما نبدأ باستشهاده بالقراءات القرآنية بما يوجه القاعدة النحوية ويصححها .

لقد جعل الشيخ خالد القراءات القرآنية من أدلة النحو الأول في توجيه القاعدة النحوية وتصحيحها ، بل إنّه جعلها حجة دامغة في بعض المسائل المختلف فيها ، إذ إن الآية القرآنية كشاهد للقاعدة النحوية قوة لها وفصاحة ، والجدير بالذكر أنه متى عرض لقاعدة نحوية بدأ بالتمثيل لها بالآيات القرآنية أولا .

يقول ابن مالك : (ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشائع » ، قال الشيخ خالد : شديدة كانت أو خفيفة ، نحو : ﴿ ليسجنّ وليكوناً ﴾ .

وقال ابن مالك في « علامات الفعل المضارع » : (ويتخلص باقتضائه طلباً) ، قال الشيخ خالد على التوالي : نحو : ﴿ والوالدات يرضعن ﴾ ، ﴿ أو وعداً ﴾ ، نحو : ﴿ يعذب من يشأ ﴾ .

وفي باب « الفاعل » قال ابن مالك : (وإن ليه) ... قال الشيخ خالد : أي ولي المسند إليه ما يطلب الفعل لزوماً ، نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ .

وفي باب « البدل » قال ابن مالك : (ويوافق [البدل] المتبوع ، ويخالفه في التعريف والتنكير) ، فمثّل الشيخ خالد من القرآن الكريم فقال : فالموافق تعريفاً : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ﴾ ، وتنكيراً ﴿ مفازاً حدائق ﴾ ، والمخالف تعريفا وتنكيراً : ﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ﴾ ، الأول نكرة ، والثاني معرفة ، وعكسه : ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾ .

لقد عدّ الشيخ خالد ـ رحمه الله ـ الاستشهاد بالآيات القرآنية فيصلاً في بعض المسائل النحوية مثل :

ـ مسألة « زمن الفعل المضارع » : قال ابن مالك : (والمضارع صالح له ـ أي للاستقبال ـ وللحال ، ولو نفي بلا خلافاً لمن خصها بالاستقبال) .

قال الشيخ خالد : كالزمخشري ومعظم المتأخرين ، ويرد عليهم قوله تعالى : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ فإنه مع « لا » للحال .

ـ وفي باب « النعت » عند مسألة « الخفض على الجوار » : قال الشيخ خالد : والخفض على الجوار مقيس عند سيبويه مقصور على السماع عند الفراء ، ولا يختص بالنكرات ، خلافاً لبعضهم بدليل قراءة الأعمش وغيرهم : ﴿ ذو القوة المتين ﴾ بجر المتين .

ـ وفي « النعت بالجملة » قال ابن مالك : (المنعوت به مفرد ، أو جملة كالموصول بها) ، قال الشيخ خالد : في كونها خبرية عارية من الواو ، مشتملة على ضمير من هي له لا مطلقاً ، وجوز الزمخشري ، وتبعه أبو عبد الله الفاسي اقتران الجملة الموصوف بها بالواو ، وجعلها لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، نحو : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ﴾ ، ﴿ إلاّ ولها كتاب معلوم ﴾، ﴿ وثامنهم كلبهم ﴾ ، قال المصنف : وهذا من آرائه الواهية ، وزعماته المتلاشية ، لأن النعت مكمل للمنعوت ، ومجعول معه كشيءٍ ،احدٍ ، فدخول الواو يوهم كونه مغاير .

ولقائل أن يقول : فعلى هذا كان ينبغي ألاّ تقترن الحالية بالواو ، لأن الحال وصف في المعنى ، ولا مغايرة بين الحال وصاحبها ، والواو الرابطة لا تفيد المغايرة ، كما أن واو الاعتراض في قوله تعالى : ﴿ ولن تفعلوا ﴾ لا تفيد المغايرة ، على أن المخشري قال : إنها لتأكيد اللصوق ، فهي عنده إمَّا زائدة أو في حكم الزائدة ، وكيف يقال : الواو الزائدة تفيد المغايرة ؟

ـ وفي باب « العدد » قال ابن مالك : (مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز) ، وحمل الزمخشري على ذلك قوله تعالى : ﴿ اثنتي عشرة أسباطاً ﴾ ، وعند الجمهور : أن « أسباطاً » بدل من « اثنتي عشرة » ، والتمييز محذوف ، والتقدير : اثنتي عشرة فرقة ، ولو كان « أسباطاً » تمييزاً لذُكِّر العددان ، لأن السبط مذكر .

إلاّ أن الشيخ خالد ـ كغيره من الشراح ـ نقل عن ابن مالك الآيات التي استشهد بها في كثير من المواضع ... وزاد عليه في بعضها .

ففي « علامات الاسم » قال ابن مالك : (وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه) مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ ، نقل عنه هذه الآية الشيخ خالد ، واستطرد

فقال : بخلاف : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾ فجملة « ينفع » أضيف إليها « يـوم » بتأويل « نفع » ، فقولـه : (بلا تأويل) قيد في الإخبار عنه والإضافة إليه ، ولو أخره لكان أوضح .

كذا في باب « كيفية التثنية وجمعي التصحيح » قال ابن مالك : (ويختار لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الإفراد) ، نحو : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ ، وفي قـراءة ابن مسعود : « فاقطعوا أيمانهما » .

وأيضاً نقل عنه الشيخ خالد هذا الاستشهاد فقال : « فأمّا قوله تعالى : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ فالمراد أيمانهما ، وبذلك قرأ ابن مسعود » .

وهو باستشهاده بالآيات ، قد يشفعها ببيت من الشعر .

ففي فصل « ضمير الفصل » قال ابن مالك : (وهو ـ أي الفصل ـ مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب) ، قال سيبويه : بلغنا أن رؤبة كان يقول : « أظن زيداً هو خيرٌ منك » برفع خير ، وحكى الجرمي « أن الرفع لغة تميم ، وحكى عن أبي زيد أنه سمعهم يقرءون : ﴿ تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً ﴾ برفع « خير » و « أعظم » ، وقال شاعرهم :

تبكي على لبنى وأنت تركتها ... وكنت عليهـا بالمـلا أقـدرُ

برفع أقدر .

وفي مسألة اختصاص « لات » بالحين ، قال ابن مالك : (وتكسع [لا] بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه ، مقتصراً على منصوبها بكثرة) ، فقال الشيخ خالد مستشهداً : كقوله تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾ ، أي : ولات الحين حينَ مناص ، أي : فرارٍ ، فحذف الاسم وأبقى الخبر ، وكقول رجل من طيء :

ندم البغاة ولات ساعة مندم ... والبغـي مرتـع مبتغيه وخيمُ

أي : ولات الساعةُ ساعةَ مندم .

- وفي باب « الإضافة » قال ابن مالك : (وقد تُزال منه - أي المضاف - تاء التأنيث إن أُمن اللبس) ، فقال الشيخ خالد : كقراءة بعضهم : ﴿ لأعدوا له عُدَّهُ ﴾ ، وقوله :

ونارٍ قُبيلَ الصبح بادرتُ قدحها حيا النار قد أوقدتها للمسافر

والأصل : عُدَّتَهُ ، وحياةُ النّارِ .

- وفي « حروف الجر » قال ابن مالك : (و) فتح اللام (مع الفعل لغةُ عُكْلٍ وبلعنبر) ، فاستشهد الشيخ خالد بقراءة سعيد بن جبير : ﴿ وإن كان مكرهم لَتزولُ ﴾ بفتح اللام ، وحكى أبو زيد أنه سمع من يقول : ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ بفتح اللام ، قال ابن خالويه : وهي قراءة أبي السمال ، وأنشدوا :

وتأمرني ربيعة كل يوم لأشربها واقتني الدَّجَاجَا

استشهد الشيخ خالد بالقراءات القرآنية جميعها السبعية منها ، والمتواترة ، والشاذة ... إيمانا منه بصحتها في العربية ولو بوجه .

قال السيوطي في الاقتراح : « أمّا القرآن ... جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ... »[1] .

من استشهاده بالسبعية ... في مواضع كسر وفتح همزة « إنَّ » بعد فاء الجواب ، فقال : وقد قُرِىء بالوجهين قوله تعالى : ﴿ من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنّه غفور رحيمٌ ﴾ .

قال في السبعة : قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي : « فإنَّه » .

وقرأ عاصم وابن عامر : « فأنَّه » .

---

(١) الاقتراح ص : ٤٨ .

وفي مسألة تخفيف « إن » ، وما يترتب عليه من إبطال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وجاز دخولها على الاسمية والفعلية ، استشهد الشيخ خالد بقراءة نافع في قوله تعالى : ﴿ وإنْ كلاً لَمَا لَيُوَفينهم ﴾ ، والإعمال عربي جيد .

وفي فصل « ضمير الشأن » استشهد الشيخ خالد على استقراره في بابي « كان ، وكاد » بقراءة حمزة وحفص بقوله تعالى : ﴿ من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ بالياء المثناة من تحت ، ففي « كاد » ضمير الشأن ، و« يزيغ القلوب » فعل وفاعل خبر كاد ، ولا يجوز رفع « قلوب » بـ « كاد » ، ويكون « يزيغ » خبر « كاد » والنية به التأخير ، لأنه كان يجب أن يكون بالتاء المثناة من فوق ، إذ لا يجوز « القلوب يزيغ » بالياء إلا في الشعر .

أمّا القراءات الشاذة التي استشهد بها الشيخ خالد فمنها :

استشهد بقراءة أبي السمال في قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ بفتح اللام ، على لغة عُكل وعنبر ، وذلك في باب حروف الجر .

واستشهد بها أيضا في باب حروف الجر ، في مسألة موافقة حرف الجر « على » « الباء » عند الكوفيين ، فقال : وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ حقيق على ألاّ أقول ﴾ ، أي : بأن ، بدليل قراءة « أُبي » : بأنْ ، فقراءتُه تفسير لقراءة غيره .

إلاّ أنه في الجزء الثاني من الكتاب كان يقتصر على ذكر موضع الشاهد فقط من الآية ، نحو : قال ابن مالك ـ في مسألة « الغرض من النعت » ـ : (مسوقاً لتخصيص) ، فقال الشيخ خالد على التوالي ، نحو : ﴿ آيات محكمات ﴾ ، و ﴿ الصلاة الوسطى ﴾ ، (أو توكيدا) ، نحو : ﴿ نفخة واحدة ﴾ ، و ﴿ عشرة كاملة ﴾ .

وقال في باب « عطف البيان » في مسألة : موافقة المتبوع لعطف البيان ... في التعريف والتنكير خلافا لمن أجاز تخالفهما وهو الزمخشري حيث أعرب ﴿ مقام إبراهيم ﴾ عطف بيان ، وهو معرفة على : ﴿ آيات بينات ﴾ .

وفي باب « البدل » في موافقة البدل لمتبوعه تنكيراً : ﴿ مفازاً حدائق ﴾ .

وليته ذكر الآية كاملة لكان أوضح وأكرم ، ولعله في اختصاره هذا كان يعتمد على ذاكرة القارئ متأكداً من حفظه لكتاب الله ، وهنا يُعذر .

وأغلب الظن أنّه باستشهاده بهذا الكم الهائل من الآيات أنه لم يرجع إلى مراجعها ، وإنما كان ينقل أغلبها من الشروح التي اعتمد عليها في شرحه ـ والله أعلم ـ .

٥ ـ الاستدلال بحديث النبي ﷺ جوّزه ابن مالك ، وتبعه الشيخ خالد الأزهري ، والدماميني ، والمرادي ، وابن عقيل ، وأيده ابن هشام ، والجوهري ، وصاحب البديع ، والحريري ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وأبو محمد عبد الله بن بري ، والسهيلي .

ولم يؤيده : أبو الحسن الإشبيلي المعروف بابن الضائع ، وأبو حيان ، والسيوطي [١] .

والحق ما قاله الدماميني في شرح التسهيل : « ... وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله ، بناءً على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن في ذلك كله كاف .

ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدَّل ، لأنَّ الأصل عدم التبديل ، لا سيما في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين » [٢] .

والحاصل : أن شارحنا نقل عن ابن مالك كل الأحاديث المستشهد بها في التسهيل ، ولم يخرج عنها ... والجدير بالذكر أن معظم الأحاديث المستشهد بها هي من : صحيح البخاري ومسلم ، وصحيح الترمذي ، ومسند أحمد بن حنبل ، والدارمي ، وابن ماجه .

يقول ابن مالك في باب « كيفية التثنية وجمع التصحيح » : وإن لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه ، ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالباً ، نحو : « قضيت درهميكما » ؛ لأن العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع في اللبس غالبا ، فإن أمن اللبس جاز

---

(١) انظر الخزانة ١/ ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، والاقتراح للسيوطي ص : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) الخزانة ١/ ١٤ .

العدول إلى الجمع سماعاً عند غير الفرا ، وقياساً عنده ، ورأيه في هذا أصح ؛ لكونه مأمون اللبس ، مع كثرة وروده في الكلام الفصيح ، كقول النبي ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما : « ما أخرجكما من بيوتكما » [١] ، وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما : « إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبِّحا الله تعالى ثلاثاً وثلاثين » [٢] .

وفي باب « النداء » في مسألة « نداء النكرة المقصودة إذا وصفت » : يقول الشيخ خالد : يقول الفراء : « النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تُؤثرُ العرب نصبها ، يقولون : « يا رجلاً كريماً أقبل » ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون » ... قال المصنف : ويؤيده الحديث : « يا عظيماً يُرجى لكلِّ عظيمٍ » .

ثم بدأ الشيخ خالد يسير على نهجه ، فها هو يجعل صحيح البخاري من مراجعه ، يستشهد به على رواية الرجز :

* بأبي شبيهٌ بالنبي ليس شبيه بعلي *

فقال : ثبت في صحيح البخاري برفع « شبيه » وأُوِّل على تقدير : لَيْسَهُ شبيه ، فحُذِفَ الخبرُ ، وبقي الاسم ، وهذا من مسائل العطف والخلاف في « ليس » كحرف عطف .

٦ ـ اتفق النحويون [٣] والمشتغلون بعلوم اللغة أن كلام العرب المحتج به هو ما كان إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر ، وما كان إلى منتصف القرن الثالث في البدو ، وما جاء بعد ذلك فلا يعتد به في النحو ، واللغة حيث فسدت الألسنة ، واختلط العرب بالعجم ، لكن لا مانع من التمثيل به في المعارف الأخرى كعلوم البلاغة والأدب ، والنقد والتاريخ ، وقد أبان ذلك الإمام عبد القادر البغدادي في كتابه : « خزانة الأدب » فقال :

الكلام الذي يستشهد بـه نوعان : شعـر وغيره ، فقائل الأول قـد قسمـه العلماء علـى

---

(١) الموطأ ، صفة النبي : ٢٨ .

(٢) صحيح مسلم ١٧/ ٤٥ .

(٣) تغيير النحويين للشواهد ، بحث للدكتور : علي محمد فاخر .

طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كـ « امرئ القيس » ، و« الأعشى » .

والثانية : المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ « لبيد » ، و« حسان » .

والثالثة : المتقدمون : ويقال لهم : الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كـ « جرير » ، و« الفرزدق » .

والرابعة : المولدون ، ويقال لهم : المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا ، كـ « بشار بن برد » و« أبي نواس » .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأمّا الثالث فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما ، وأما الربعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامهما ، وقيل : يستشهد بكلام من يوثق بهم ، واختاره الزمخشري والإمام الرضي [1] .

لمنزلة الشاهد في علم النحو آلى النحاة على أنفسهم أن يكون لكل قاعدة شاهد ، وكأنهم رأوا أن كلامهم بلا استشهاد سيرده الناس عليهم ، وأن دعواهم بلا دليل لن يقبلها أحد منهم ، فاجتهدوا وأرهقوا أنفسهم كثيراً ، وغيروا البيت وبدلوا الرواية .

هذا تحقيق الدكتور علي محمد فاخر ، وهو واقع لمسته في شرح الشيخ خالد الذي استشهد بما استشهد به ابن مالك ، والمرادي ، وابن عقيل ، وكثير من هذه الشواهد مجهولة ، وتدخل تحت الحكم السابق ، إذ إن مصادر الشعر عنده ـ كما أسلفت ـ هي شرح التسهيل لابن مالك ، وشرحه للمرادي ، والمساعد لابن عقيل ، ثم الكتاب لسيبويه ، والصحاح للجوهري .

إلاّ أنه انفرد برواية بعض الشواهد ، ولم أهتد لمصدرها ، ومنها :

ففي باب « إعراب المعتل الآخر » قال ابن مالك : « ويقدر لأجلها ـ أي الضرورة ـ كثيراً ، وفي السعة قليلاً نصبهم) .

---

(١) الخزانة ١/ ٥ إلى ٩ .

قال الشيخ خالد : أي نصبُ الياء والواو ، مثالُ تقدير نصب الياء في الشعر لأجل الضرورة قوله :

* لعلي أرى باقياً على الحدثان *

وأظن أنه عجز بيت من الطويل ، ولم أجده ، ولم يروه ابن مالك ولا تابعوه من الشرح المذكورين سالفاً .

وفي باب « نوني التوكيد » في مسألة « تأكيد المنفي » : استشهد بقول الشاعر :

تَاللهِ لا يُحمدنَّ المرءُ ذا نَشَبٍ ما دامَ مُستصعباً بذلَ الذي جَمَعَا

وبقوله :

لا يفوزن بالحمدِ ذو المال ما لم يـكُ للحلم والسخـاء أُلُوفـا

وهما مجهولا القائل ، ولم أجدهما فيما رجعت إليه من مصادر ، ولم يروهما ابن مالك ولا تابعوه .

وكذا :

* وخُرّبت من الشآم أدؤر *

لم أقف على خبره .

أمّا عزو البيت لقائله فقليل ـ بالنسبة لعدد الأبيات المستشهد بها في الشرح ـ ما كان يعزوه ، والملاحظ أن الأبيات المعزوة معظمها لشعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة .

كامرئ القيس : استشهد ببيت له على « ما يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث » فقال : وأنشدوا قولَ امرئ القيس :

تنورتها من أذرعات وأهلهـا بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالي

وكذا في باب « موانع الصرف » استشهد ببيت له وعزاه له ، فقال : كقول امرئ القيس :

... ... بِمَثْنى الزِّقاقِ المُتْرَعَات وبالجزُرِ

واستشهد ببيت لعنترة في باب « الموصول » فعزاه له عند قول ابن مالك : (ولا تُزاد « منْ ») عند البصريين ، والفراء (خلافاً للكسائي) حيث قال بزيادتها مستدلاً بقول عنترة :

يا شاةَ منْ قَنَصٍ لمن حلّت له حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تحرمْ

وفي مسألة « كسر كاف الخطاب في التثنية والجمع » استشهد ببيت للحطيئة ، وعزاه له فقال : وأنشد عليها ـ سيبويه ـ قول الحطيئة :

وإن قال مولاهم على جل حادث من الدهر رُدُّوا بعض أحلامكم رَدُّوا

كذا عزا للفرزدق قوله في باب « كان » :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعَا

ولذي الرّمة في باب « كان » استشهد ببيت له معزواً فقال : فمن ذلك قول ذي الرمة :

حراجيج ما تنفك إلاّ مُنَاخَةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

وفي باب « إعراب الفعل المضارع السالم من النونات الثلاث » استشهد ببيت لأبي محجن ونسبه له ، فقال : كقول أبي محجن :

إذا متُّ فَادفنّي إلى جنب كرمةٍ تُرَوِّي عِظَامي في المَمَات عُرُوقُهَا
ولا تَدفِنَنّي في الفلاة فإنّني أخافُ إذا ما متُّ ألا أَذُوقُهـا

كما جاء في باب « إن » في مسألة « تخفيف أن » حيث ينوى معها اسم لا يبرز إلاّ اضطراراً ، والخبر جملة اسمية مجردة ، أو مصدرة بـ « لا » ، أو بأداة شرط ، استشهد خالد الأزهري بقول الشاعر :

وعلمتُ أن من تثقفوه فإنـه جَزَرٌ لخامعةٍ ، وفرخ عُقَاب

وثقفتُهُ : أي صادفتُهُ ، وجَزَرُ السباع : اللحم الذي تأكله ، والخامعة : الضَّبعُ لأنها تخمعُ إذا مشت .

وفي الباب أيضا في « النصب بـ « إذن » غير متصدرة » استشهد بقول الشاعر :

لا تتركنـي فيهم شطيرَا إني إذن أَهلِكَ أو أطيرا

بنصب أهلك ، هذا مذهب الكسائي والفراء .

وأمّا البصريون : فتأوّلوه على حذف خبر « إن » ، والتقدير : إني لا أقدرُ على ذلك ، ثم استأنف قوله : « إذن أهلك » .

والشطير : الغريب ، وقيل : إنما الرواية برفـع « أُهلَكُ » ، وأمّا نصب « أطيـر » فقيل : ضرورة ، وقيل : على حد النصب في : ﴿ أو يرسل رسولاً ﴾ .

والأغلب في استشهاده بالشعر عدم توثيق نسبته ، بل تجده فـي كل الأبواب مستخدماً : كقوله ، كقول الشاعر ، وقوله ... مما صعّب على الباحث .

حرص الشيخ خالد في شواهده على ذكر الرواية ـ إن وجدت ـ وموضع الشاهد ... وشرح منه الغريب ، كما ضبط الألفاظ الغريبة منه .

ففي باب « النعت » في مسألة « وصف المعرفة بالنكرة » ، وتقييد ابن الطراوة لها بكون الوصف لا يوصفُ به إلاّ ذلك الموصوف ، وجعل منه قوله :

فبتُّ كأنـي ساورتنـي ضئيلـة من الرقش في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

« ناقعٌ » : صفة للسم .

وفي مسألة « تعدد النعوت والإتباع والقطع » استشهد على ما مثّل به ابن مالك ، وهو قول خِرْنقِ ، مبيناً روايته ، وموضع شاهده :

لاَ يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداة وآفَةُ الجُـزْرِ
النازلون بِكُـلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبون معاقـد الأُزْرِ

يروى برفع « النازلين » ، و« الطيبين » على الإتبع لـ« قومي » ، وبقطعهما إلى الرفع بإضمار « هم » ، وإلى النصب بإضمار « امدح » أو « أَذْكُرُ » وبرفع الأول ، ونصب الثاني ... ، وعكسه على القطع فيهما ، فهذا البيت يحتمل التعظيم ، ويحتمل أنها نَزَّلت قومها منزلة المعلومين ادِّعاءً ، وإن كان السامع لم يعرفهم .

وفي مسألة « جواز جعل المجهول بياناً بدلاً » استشهد بقول الشاعر :

أَنَا ابنُ التارك البكريِّ بِشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقُوعا

فـ « بشر » عطف بيان على « البكري » ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأنّ البدل على نية تكرار العامل ، فيمتنع « التارك بشرٍ » ، لأن الوصف المحلى بـ « أل » غيرُ صالحٍ لأن يُضاف إلى علمٍ على الصحيح ، ومن أجاز أجاز .

وفي مسألة « ما يكون فيه البيان أولى من البدل » استشهد الشيخ خالد ببيت لذي الرمة ، معتمداً على رواية الأزهري ، فقال : ومنه قول ذي الرُّمة على ما أنشده في الصحاح :

لمياءُ في شفتيها حوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاث وفي أنيابها شنب

وأنشد المصنف عجز هذا البيت :

... ... كالشمس لمّا بدت أو تُشْبِهُ القمـرا

والحُوَّةُ ـ بضم المهملة ، وتشديد الواو ـ : السوادُ مطلقاً ، قاله المصنف .

واللعس ـ بفتح اللام ، والعين المهملة ، وفي آخره سين مهملة ـ : سواد يسيرٌ ، فهو أزيد بياناً من السَّوادِ مطلقاً .

وفي باب « البدل » مسألة « بدل الكل من الكل » استشه بقول الشاعر موضحاً موضع

الشاهد فيه :

على حالة لو أنّ في القوم حاتماً على جـوده لضنَّ بالمـاء حاتم

فـ « حاتم » بالجر بدل من الهاء في جودِهِ .

واستشهد بقول زهير في باب « عوامل الجزم » ، في مسألة « الخلاف في مهما » فقال : ذهب الجمهور إلى أنها اسم ، بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى : ﴿ ومهما تأتنا به ﴾ ، فالهاء مـن « به » عائدة عليها ، ولا يعود الضمير إلاّ على الأسماء ، وزعم السهيلي ، وابن يسعون أنها حرف ، واستدلا على ذلك بقول زهير :

ومهما تكـن عند امرئ من خليقـة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وتقرير الدليل منه : أنهما أعربا « خليقة » اسماً لـ « تكن » ، و« من » زائدة ، فتعين خلوُّ الفعل من ضمير ، وكون « مهما » لا موضع لها من الإعراب ، إذ لا يليق بها ها هنا لو كان لها محل أن تكون إلاّ مبتدأ ، والابتداء هنا متعذر ، لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أنه لا موضع لها تعين كونها حرفاً .

والتحقيق : أن اسم « يكن » مستتر فيهـا ، و« من خليقة » تفسير لـِ « مهما » ، و« مهما » مبتدأ ، والجملة خبره .

وفي مسألة « إذا تقدم على أداة الشرط غير ماضٍ وجب لها في السعته حكم الذي ، غير مضمر بعدهما مبتدأ » ، فاستشهد الشيخ خالد بقول طرفة :

ولستُ بحـلال التلاع مخافـةً ولكن متى يسترفد القوم أرفد

فلما جزم دلّ على إضمار مبتدأ ، والتقدير : ولكن أنا .

وفي « بدل الغلط » اختلف النحاة فيه ، فقال خطاب الماردي في الترشيح : « لا يوجد بدل الغلط فـي كلام العرب ، لا فـي نثر ولا فـي شعـر ، وإنما هو شيء يقوله النحويون » ، زاد المبـرد : « وإنما يتكلم به الغلاط » .

وادّعى أبو محمد السيد البطليوسي أنه وجد في الشعر ، وأنشد عليه قول ذي الرمة :

لمياءُ في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللثاثِ وفي أنيابها شنبُ

فالحوّة : السواد الخالص ، واللَّعَسُ : سوادٌ مُشْرَبٌ بحُمْرةٍ ، فهو بدلُ غلطٍ .

وخُرّج على أنه محمولٌ على التقديم والتأخير ، والأصل : في شفتيها حوَّةٌ ، وفي اللّثاث لعس ، وفي أنيابها شنب ، بدليل أنّ ذا الرُّمة يوجدُ في شعره التقديم والتأخير كثيراً ، أو على أنَّ « لَعَسٌ » مصدر نعت لـ « حوّةٌ » ، فكأنه قال : حوَّةٌ لعساءُ ، أي : حمرةٌ مشربةٌ ، كما قالوا : حكم فصلٌ ، وأرادوا فاصلاً .

وفي باب « الحال » في مسألة « مجيئه معرفاً بالأداة » استشهد الشيخ خالد بقول لبيد :

فأرسَلَهَا العراك ولم يَذُدْهـا ولم يشفقْ على نَغَصِ الدِّخال

والنَّغصُ ـ بفتح النون ، والغين المعجمة ، وبالضاد المعجمة ـ : تحريك الماء .

والدِّخالُ ـ بالدَّال ، والخاء المعجمة ـ : الورود ، يصف ورود الإبل الماءَ للشرب .

وفي باب « الحال » أيضا استشهد بقول الشماخ :

أتتني تميمُ قَضَّها بقضِيضَهـا تُمسِّحُ حولي بالبقاع سبالها

والبقاع : جمع بقعة ، والسِّبال ـ بالباء الموحدة ـ : جمعُ سَبَلٍ من أسبل المطر .

وفي باب « جزم الفعل المضارع في مسألة « استعمال « من » الجازمة إذا تقدم عليها غير ما من مضافاً إليها حين » استشهد الشيخ خالد فقال ... كقوله :

على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذنُوبُهُ يَرِثْ شِربُهُ إذ فـي المقـام تدابرُ

ويروى : يجدْ فقدها ، وقال المصنف : « ينبغي أن يضمرَ البيت ضمير الشأن ، أي : على حين هُوَ ، فيكون كقولك : أتذكر إذْ نحن من يأتِنَا نأته » .

والبيت للبيد ، يصف مقاماً فيه تفاخر .

والذَّنوب ـ بفتح الذال ـ : الدّلو مملوءة ماء ، ويرث ـ بكثر الراء ، وتثليث الثاء : يبطئُ ، والشِّرب ـ بكسر الشين ، والتدابر : التقاطع ؛ لأن كلاّ من المتقاطعين يولّي الآخَرَ دُبُرَهُ .

والذنوب هنا كناية عن الحظ والنصيب من الحجة على الشرف ، واللّبث : كنايةٌ عن إبطاء ظهور ذلك من المفتخر ، إذ المقام مقام تقاطع .

وفي باب « كم ، وكأين ، وكذا » في مسألة الفصل بين « كم » الخبرية ومميزها المجرور ، كقوله :

فكم قد فاتني بَطَلٍ كَمِيٍّ ... ...

البيتُ بالخفض ، وروى سيبويه البيت بالرفع ، ولم يُجز فيه الجر .

وفي باب « المستثنى » في مسألة « حذف العامل في التفريغ » استشهد الشيخ خالد بقول الشاعر :

تَنُوطُ التميم وتَأبى الغَبـُو ق مِنْ سنة النَّومِ إلاّ نَهَارَا

ثم قال : خرّجه الفارسي على أنه يريد : لا تتغذى الدهر إلا نهاراً ، فحذف « لا تتغذى » وهو عاملٌ في المستثنى منه المتروك ، وهو الدهر ، يصف امرأة بالتنعم وكثرة الراحة ، فهي تأبى أن تغتبق ، أي : تتغذى بالعشيِّ ليلاً ، لئلا يعوقها عن الضطجاع للراحة .

كما أكمل الشيخ خالد الأزهري أبيات الشواهد في متن التسهيل ، والتي استشهد بها ابن مالك ولم يتمها ، ومنها :

في باب « كان » قال ابن مالك : (وندر : وكوني بالمكارم ذكّريني) ، فأكمله الأزهري ، فقال من قوله :

ألا يا أُمَّ فـارِعَ لا تلومـي على شيءٍ رفعتُ به سماعي

وكونـي بالمكارم ذكّريني وَدَلِّي دَلَّ ماجِـدَةٍ صَنَاعِ

وجه ندوره : دخول الناسخ على مبتدأ أُخبر عنه بجملة طلبية ، وأُوِّل على وضع الأمر موضع الخبر ، أي : تُذَكِّريني .

وفي باب « المضمر » في مسألة « انفصال الضمير » في : (نحو : « ضَمِنَتْ إيَّاهُم الأرضُ ») فأكمل الشيخ خالد في قوله :

بالباعث الوارثِ الأموات قد ضمنت إيَّاهم الأرضُ في دهْرِ الدهارير

فأوقع « إياهم » وهو منفصل موقع المتصل ضرورة .

وفي باب « تعدي الفعل ولزومه » قال ابن مالك : (ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في : أشارت كليب بالأكفِ الأصابع) فأكمله الشيخ خالد فقال :

إذا قيل أيُّ الناس شرٌّ قبيلة أشارة كليب بالأكف الأصابع

أي : إلى كليب ، والأصل : أشارت الأصابع بالأكف إلى كليب ، فحذف الجارُّ وأُخِّر الفاعلُ للنظم .

كان يذكر أحياناً من البيت الكلمة موضع الشاهد فقط .

جاء ذلك في باب « إعراب الفعل المضارع السالم » في مسألة « ما تدخل عليه أن المخففة ولم يسبقها علم أو ظن ، وكونها لا تعمل زائدة » ... قال الشيخ خالد : لأن الزائدة لا تختص فتدخل على الفعل ، نحو : ﴿ أن جاء البشير ﴾ ، وعلى الاسم ، نحو :

... ... كأن ظبية ... ...

في رواية الجر ، وما لا يختص لا يعمل .

وكذا في مسألة « كي وأحكامها » استشهد بقول جميل :

... ... كيما أن تَغُرَّ وتُخدَعَا

وقوله :

... ... كيما يضر وينفع

٧ ـ كما عني الشيخ خالد بالأمثال ، والأقوال العربية كتمثيل للقاعدة النحوية سماعياً .

ومنها في باب « النعت » ، قال : كقول أبي الدرداء : « وجدتُ الناسَ أخْبُرْ تَقْلَهْ » .

وفي باب « المبتدأ والخبر » حاء بقولهم : « تسمع بالمعيدي » ، وكقول العرب : « إن ذهب عَيْرٌ فعَيرٌ في الرهط » .

وقال : وفي المثل : « من عَزَّ بزَّ » .

وفي باب « نوني التوكيد » مثل بقولهم : « بعينٍ ما أَرَيَنَّكَ » تقوله لمن يُخفي عنك أمراً أنت بصيرٌ به .

وقولهم : « بألمٍ مَّا تُخْتَنِنَّه » يقال : لمن يفعل فعلاً يتألم به ، ولا بد له منه ، وهو خطابٌ لإمرأة في الأصل .

٨ ـ كما حرص على تعريف الأعلام المذكورين في التسهيل ، كقطرب : محمد بن المستنير ، وأبي العباس : محمد بن يزيد المبرد .

كما حرص على ذكر المصنفات ، مثل : « جمع الفريد وحصر الشريد » لابن عرار ، و« المستوفي » لأبي سعد علي بن مسعود ، و« اللامات » لعبد اللطيف .

النقل عند الشيخ خالد الأزهري :

عني خالد الأزهري في شرحه بنقل مسائل خلافية،وآراء نحوية،لعلماء النحو متقدمين ومتأخرين يصعب حصرها ، ومنهم سيبويه ، إمّا نقلا مباشراً ، كما جاء في « باب الخبر » قوله : قال سيبويه في قولهم : « شيء جاء بك » إنّما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى : « ما جاء بك إلا شيء » .

وفي باب « كان » قال ابن مالك : (وقد تدخل عليه ـ أي المبتدأ ـ ليس إن كان ضمير الشأن) قال الشيخ خالد : وذلك ، نحو : ما حكى سيبويه عن بعض العرب : « ليس خلق الله أشرَّ منه ، وليس قالها زيد » .

ولكن الأغلب في نقله عن سيبويه لم يكن نقلاً مباشراً عن كتابه ، بل عن المراجع التي اعتمد عليها في شرحه ، كشرح ابن مالك ، والمرادي ، وابن عقيل ، وهو أمر يرجع لاحتمالين :

أحدهما : أنه لم يكن يملك كتاب سيبويه .

والآخر : أنه ضرب من التساهل في التصنيف في ذلك الوقت .

ـ يقول في « النعت » في مسألة « جواز االاتباع والقطع مع اتحاد العامل لفظاً ومعنىً » : وهذا القول استنبطه بعض النحويين من كلام سيبويه ، فإنه قال بعد أن مثل بـ « هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء » : « ولا يجوز أن يجري وصفاً لما انجرَّ من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه » ، ثم قال : « وتقول : هذا عبد الله ، وذاك أبوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وهما اسمان مبنيان على مبتدأين » .

وفي الكتاب : هما اسمان بنيا .

ـ ومن المراجع التي أكثر النقل عنها أقوال سيبويه وآراء المرادي ... يقول ابن مالك في باب « المبتدأ والخبر » : (وقد يحذف ـ ضمير المبتدأ ـ بإجماع إن كان مفعولاً به ، والمبتدأ كُلٌّ ... ويضعف ـ الحذف ـ إن كان المبتدأ غير ذلك ... ولا يختص جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين ...) .

قال الشيخ خالد : قال الصفار : أجاز سيبويه في الشعر : « زيد ضربت » .

وفي باب « كان وأخواتها » في مسألة « دلالتها وأخواتها على الحدث والزمان إلا ليس » قال الشيخ خالد : كما هو ظاهر قول سيبويه ، والمبرد ، وصرّح به السيرافي في شرح الكتاب .

ـ ومن نقله المباشر عن سيبويه جاء في باب « الفاعل » في مسألة « أنّ ترك تاء التأنيث مع الحقيقي التأنيث ليس مخصوصاً بالشعر » ... مستدلا بحكاية سيبويه : « حضر القاضي إمرأة ... وقال : إذا طال الكلام فالحذف أجمل » .

ـ وفي باب « اشتغال العامل » قال ابن مالك : (إذا انتصب لفظاً أو تقديراً ضمير اسم سابق مفتقر إلى ما بعده) .

قال الشيخ خالد : ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة ﴾ ، إذ الأصل على تقدير سيبويه : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، فحذف المضاف وهو حكم ، وأقيم المضاف إليه مقامه في رفعه على الابتدا ، وحذف خبره وهو ما يتلى عليكم وجملة ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ على هذه مستأنفة .

ـ كذا استشهد بقول سيبويه على سبيل القطع في مسألة « معنى " نعم " » إذ جعل لها ابن مالك من معانيها : إعلام مستخبر .

فقال الشيخ خالد : ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة ، بل قال : وأمّا « نعم » قعِدَة وتصديق » ، والمراد أنها « عدة » في المستقبل ، وتصديق في الماضي ، لا اجتماعهما .

كما كان نقله مباشراً عن حكاية سيبويه لـ « أمّا العسل فأنَا شرابٌ » ، و« وأمّا حقاً فإنك ذاهب » ؛ وذلك في باب « تميم الكلام على كلمات مفردة ، ومفتقرة إلى ذلك والتي من بينها " إمّا " » .

ـ ثم هو يخالف سيبويه في إنشاده متبنياً مخالفة ابن هشام له ...

صَدِدْت فأطولت الصدود وقلّما وِصالٌ على طول الصدود يدومُ

واختلف فقيل : وِصالٌ فاعلٌ مقدَّمٌ على فعله ضرورة ، وقيل : فاعلٌ لمحذوفٍ على شريطة

التفسير على حدّ الإضمار بَعْدَ هَلاَّ ، وهل ، وأدوات الشرط .

لأنّ « قلَّ » مثلهن في طلب الفعل لزوماً ، والتأويلان لا يخرجانه عن الضرورة ، فإنّ « قلّ » تطلب صريح الفعل إلى جانبها ، لا الفعل المقدر ولا المؤخر ، قاله ابن هشام ، ثم قال : والصواب في إنشاده :

... ... وقلّمـا وادٌ ... ...

خلافاً للنحويين وأولهم سيبويه .

ـ ونقل عن سيبويه مباشرةً حكايته في مسألة « التصرف في الأسماء والأفعال ... فمن الأفعال : « هدِّك من رجل » ... وقال بعضهم : « إنه لم يستعمل منه فعلٌ » .

قال الشيخ خالد : رادّاً بقول سيبويه : سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : « مررتُ برجلٍ هَدَّك من رجلٍ ، وبامرأةٍ هَدَّتْكَ من امرأةٍ » .

فجعله فعلا بمعنى : كفاك ، وكفتك .

النقل عن ابن مالك :

كان « كتاب التسهيل » ـ متناً ـ وشرحه لابن مالك ... المرجع الأول بل الأساسي للشيخ خالد وغيره من الشراح ... بل إنه حرص على التثبت في النقل عنه ، فلم يكتف بنسخة واحدة من نسخ التسهيل ، بل اعتمد على غيرها ... فأحياناً نجده يقول : وفي نسخة بخط المؤلف ، وفي نسخة الرُّقي ... .

وقد قام نقله عن ابن مالك على:

١ ـ مطابقة المتن في النسخة المشروحة بغيرها من نسخ التسهيل .

٢ ـ مزج متن التسهيل بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميزُ بينهما إلاّ صاحب بصر ، أو بصيرة ، ومن فوائد ذلك : حل تراكيبه العسيرة .

٣ ـ تتبع أصوله التي أخذ منها ، ككتاب سيبويه ونقل عنه بطريق غير مباشر ، كما نقل عنه كثير من آراء العلماء ، كالأخفش ، والفراء ، وابن كيسان .

٤ ـ شرح كلامه ـ أي ابن مالك ـ بكلامه في الخلاصة ، والكافية ، وغيرها ليبين قصده ومراميه ، أو ليدقق عبارته ، أو موازنة بينها .

٥ ـ حفل شرح الشيخ خالد في جميع أبوابه بآراء ابن مالك وأقواله ... إمّا :

أ ـ مرجِّعاً القارئ لشرح ابن مالك ، وذلك في باب « المبتدأ والخبر » في مسألة « شبه الجملة تغني عن الخبر » ... ولا يكون الظرف أو الجار معمول للمبتدأ نفسه ... قال الشيخ خالد : أبطله المصنف من سبعة أوجه ... تُطلب من شرحه .

ب ـ وإمّا ناقلاً عنه ما استحدثه النحويون قياساً ، كما جاء في باب « ظن » ... ومن أخواتها الدّالة على التحويل : « أكانَ » قال الشيخ خالد :

قال المصنف : « ألحق ابن أفلح بـ « أصار » أكان المنقولة من « كان » بمعنى : صار ، وما حكم به جائز قياساً ، لكن لا أعلمه مسموعاً » انتهى .

ج ـ وإمّا ناقلاً لرأيه على سبيل القطع في المسألة ... قال ابن مالك في باب « ظن » : (ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه ، بل يُنوى معه القولُ ، خلافا للكوفيين) .

قال الشيخ خالد : نحو : ﴿ ونادى نوح ابنه وكان في معزل يابني اركب معنا ﴾ محكي عند البصريين بقول محذوف ، أي : فقال : يا بني ... .

وزعم الكوفيون أن هذه الجمل محكية بهذه الأفعال المذكورة فأجروها مجرى القول الصريح ، قال المصنف : « والصحيح مذهب البصريين » .

كذا كان موقف ابن مالك من رأي الكوفيين في باب « التعجب » في مسألة الخلاف في « ما » في التعجب بمعنى شيء ، وليست استفهامية بمعنى : أي شيء ، خلافا للفراء ، وابن درستويه .. قال الشيخ خالد : قال في الشرح ـ أي ابن مالك ـ : « وهو قول الكوفيين وهو ليس بصحيح » .

ـ ويأتي ويذكره أحياناً ضمن المخالفين ... ففي باب « المفعول فيه » قال ابن مالك : (وإن نُكِّر ـ أمس ـ أو كُسِّر ، أو صُغِّر ...) .

قال الشيخ خالد : ونصَّ سيبويه على أنَّ « أمس » لا يُصَغَّر كـ « غد » ، ونصوص النحويين أكثرها على ما قال سيبويه ، خلافاً للمبرد ، والفارسي ، وابن الدّهان ، والمصنف .

ـ وينقل آرائه ليبين مقصده ، يقول ابن مالك في « المفعول المطلق » : (فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمّى مبهما ، ولا يثنى ولا يجمع) .

قال الشيخ خالد : قال في شرحه ـ أي ابن مالك ـ : « لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ، لأنه صالح للقليل والكثير » .

النقل عن المرادي :

أكثر الشيخ خالد نقله عن شرح التسهيل للمرادي متبنياً فـي كثير من المسائل النحوية آرائه ، مرجحاً رأيه في أغلبها .

ففي باب « شرح ماهية الكلام وما يتألف منه » ... ذكـر الشيخ خالد أقسام عند سيبويه ، فقال : « الفعل عند سيبويه ثلاثة : ماض ، وأمر ، ومضارع » .

ومذهب الكوفيين أن الأمر مقتطع من المضارع ... قال المرادي : « فالقسمة إذاً ثنائية » .

وفي باب « كانت » نقل عنه إعراب شاهد على مسألة : ما عمل من أخوات كان بشرط اتصال النافي بالمنفي لفظاً ، أو متصل تقديراً كقوله :

ما خِلْتُني زِلتُ بعدَكم ضَمِناً أشكر إليكم حمـوةَ الألـَمِ

فـ « ما » النافية منفصلة من « زال » لفظاً ، متصلة به تقديراً ، والأصل : خِلتُني ما زلتُ ، وخلت بمعنى : أيقنتُ ، قاله المرادي .

ـ ونقل عن المرادي ما نقله المرادي عن غيره ، كالصغاني ... وغيره ، كما نقل عن الكوفيين

أن : هذه ، وهذا إن أريد بهما التقريب كانا من أخوات « كان » في احتياجهما إلى اسم وخبر ، نحو : « كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً » .

فيعربون : « هذا » تقريب ، و« الخليفة » : اسن تقريب ، و« قادماً » : خبر التقريب ، وأجازوا تعريفه ، فتقول : « القادم » ، قال الشيخ خالد : نقله عنهم المرادي .

ـ وينقل عنه مصححاً رأي البصريين ، قال ابن مالك في باب « إنّ وأخواتها » : (وقد تفتح ـ « إن » ـ عند الكوفيين بعد قسم ما لم تُوجد اللام) .

قال : « والله أن زيداً قائم » بغير لام ، قال ابن كيسان في هذا المثال : « إن الكوفيين يفتحون ويكسرون ، والفتح عندهم أكثر » انتهى ، ومذهب البصريين أن الكسر لازم ، قال المرادي : « وهو الصحيح » .

ـ ثم هو يدفع برأي المرادي نسبة رأي خطأ لسيبويه في باب « لا النافية للجنس » عند قول ابن مالك : (وليست الفتحة في نحو : « لا أَحَدَ فيها » إعرابية خلافا للزجاج والسيرافي) .

قال الشيخ خالد : وزعما أن ذلك مذهب سيبويه ، وتبعهما الجرمي والرماني ، ورُدّ : « بأن حذفه لو كان للتخفيف لكان المطول أولى به ... ، وأمّا نسبة ذلك إلى سيبويه فلا تصح ، بل صرح بما يقتضي البناء » قاله المرادي .

ـ كما وظف نقله للمرادي لتدقيق عبارة ابن مالك والبحث فيها ... قال ابن مالك في باب « ظن » عند مسألة : ما قد يعلق ـ من غير الأفعال القلبية ـ مثل : نسى : « لأنه ضدُّ عَلِمَ ، والضدُّ قد يُحملُ على الضد » ، قاله المرادي ، « لأن ضد العلم الجهل لا النسيان ، وضد النسيان الذكر القلبي » .

وفي باب « العطف » قال ابن مالك : (ولا يشترط تقدير العامل بعد الحرف العاطف ، بل يشترط صلاحية المعطوف ، أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل) .

وعلّل ابن مالك لهذه المسألة فقال : « لأن هذه العوامل لا تصلح للعمل في المعطوف فيقدر لها عاملٌ مدلول عليها بما قبلها ، والتقدير في : ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾ : ولتسكن زوجك » .

قال المرادي : « وهو مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين ، من أنّ « زوجك » معطوف على الضمير المستكن في « اسكن » ونصّ عليه سيبويه » .

ـ وينقل عنه كثيرا آراء سيبويه ، كما نقل عنه تعريف المفعول المطلق عند سيبويه فقال : « نقل المرادي عن سيبويه أنه سماه بهما » .

أي : حَدَثاً ، وحِدْثاناً .

ـ وينقل عن المرادي ليعرّف بشيوخه : قال الشيخ خالد في باب « أفعال المقاربة والرجا » ... قال المرادي تبعاً لشيخه أبي حيان : « والمحفوظ أن حَرَى اسم منون لا يثنى ولا يجمع ، بمعنى : حقيق » .

ـ وينقل عنه ما يرد به على سيبويه في باب « المفعول معه » في مسألة « ما يجب نصبه بعد الواو وناصبه » عند قول ابن مالك : (و ـ يجب ـ النصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيداً ، وما شأنك وعمراً ، والنصب في هذين ونحوهما بـ « كان » مضمرة قبل الجار ، أو بمصدر لابس منويّاً بعد الواو ...) .

قال الشيخ خالد : « والتقدير : ما شأنَكَ وملابسةُ زيداً ، أو ملابستك زيداً ، هكذا قدره سيبويه ، قال المرادي : وهذا التقدير يخرجه عن أن يكون مفعولاً معه ، ويعين أن يكون مفعولاً به » .

النقل عن ابن عقيل :

كان « المساعد » ـ شرح تسهيل ابن مالك ـ لابن عقيل من المراجع الرئيسية التي اعتمد عليها الشيخ خالد كثيراً في شرحه ... ، واختص نقله عنه بـ :

١ ـ تفسير وتحليل وتوضيح المسائل النحوية في متن التسهيل : يقول ابن مالك في باب « الظروف » في مسألة « تصرف ظروف المكان ... » : (ومتوسط التصرف كغير « فوق » و« تحت » من أسماء الجهات ، و« بيْنَ » مجرَّداً) .

فقال الشيخ خالد : مجرداً من الألف و« ما » بدليل ما سبق له ، من أنها إذا صحبها أحدها لزمتها الظرفية الزمانية فلا يكون من ظروف المكان ، ولا متصرفاً فيها ، قاله ابن عقيل .

٢ ـ والظرف « مع » قال ابن مالك : (وتسكينها قبل حركة ، وكسرُها قبل سكون لغة ربيعة واسميتها حينئذ باقية على الأصح) .

قال الشيخ خالد : لأن معناها مبنية كمعناها معربة ، وزعم النحاس : انعقاد الاجتماع على حرفية الساكنة ، قال المرادي ، وابن عقيل : « وليس بصحيح ، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها ، كما ذكر المصنف » .

٣ ـ وفي باب « الاستثناء » قال ابن مالك : (وليس « أُحاشي » مضارع « حاشا » المستثنى بها خلافاً للمبرد ...) .

قال الشيخ خالد ، وفي المساعد : « أنّ المبرد استدلَّ على فعلية « حاشا » في الاستثناء بتصرف الفعل ، نحو : « حاشيت زيداً أحاشيه » ، لأن « حاشيت » مشتق من « حاشا » حرف الاستثناء ، كما اُشتُقَّ « سَوَّفتُ » من : سوف ، قاله السيرافي » .

٤ ـ وقال ابن مالك في باب « الحال » : (ويغني ـ في الحال ـ عن اشتقاقه وصفه ... أو ـ دلالته ـ على ترتيب) .

قال الشيخ خالد : نحو : « علمته الحساب باباً باباً » ، أي : مفصلاً ، و« ادخلوا رجلاً رجلاً » أي : مترتبين ، ولا يستعمل هذا إلا مكرّراً ، فالأول منصوب على الحال ، وفي نصب الثاني أقوال :

فعن الفارسي : أنه معمول للأول ، لوقوع الأول حالاً ، أو صفةٌ له ، وهما مركبان بتركيب الاسمين .

وعن الزجاج : أنه توكيد للأول .

وعن ابن جني : أنه صفة له على تقدير مضاف من غير تركيب ، والتقدير : باباً ذا بابٍ ، قال في المساعد : « والأقربُ كونه منصوباً نصب الأول ، وهما معاً الحالُ ، لتأولهما بالمفرد ، أي :

مفصّلاً ، كما أن الاسمين في قولك : « هذا حلو حامضٌ » الخبر ، لتأولهما بذلك ، أي : مُزّ » .

ـ وفي باب « العدد » قال ابن مالك : (ولا يُجمَعُ المفسِّرُ جمع تصحيح ، ولا يُجمع بمثال كثرة من غير باب مفاعِلَ) .

قال الشيخ خالد : فلا يقال : « ثلاثة فلوس » ولا « عشرة عبيد » لقلته ، وكثرة أفلس وأعبد ، هذا إذا كان جمع الكثرة من غير باب مفاعِلَ ، فإن كان من باب مفاعل ، نحو : ﴿ سبع سنابل ﴾ ، أو مفاعيل ، نحو : ﴿ عشرة مساكين » ، فإنه يجمع جمع كثرة .

قال بعضهم : « والصواب أن باب مفاعل وغيره في ذلك سواء ، والاستثناء في كلام المصنف لغو ، ومفاعل ومفاعيل إنما يكونان فيما تجاوز الثلاثة ، وذلك ليس له جمع قلة وكثرة ، إنما له جمع كثرة استغني بها عن القلة ، ولكن المصنف لما رأى مثل : ﴿ سبع طرائق ﴾ و﴿ سبع سنابل ﴾ و﴿ عشرة مساكين ﴾ ونحو ذلك ، وأن هذه جموع كثرة اعتقد أنّ لهذين الجمعين خصوصيّة ، وتابعه أبو حيان على هذا الغلط » .

وجعل ابن عقيل باب مفاعل مقابلاً لجمع التصحيح ، أو لجمع كثرة آخذ فقال : « فإن كان ما للكثرة من باب مَفَاعِلَ ، وما للقلة هو التصحيح ، لم يضف إلى جمع التصحيح إلاّ على قلة ، فيكثر « ثلاث زيانب » و« ثلاثة أحامرَ » ويقلّ : « ثلاث زينبات » و« ثلاثة أحمرين » ، قال الله تعالى : ﴿ سبع سنابل ﴾ و﴿ عشرة مساكين ﴾ .

ثم قال : « وإن وُجد جمع كثرة غيره ، أو جمع قلة بصيغة التصحيح ، أو غيرهما ، فـ « ثلاث صحائف » أكثر وأفصح من « ثلاث صحف » ، قال الله تعالى : ﴿ سبع طرائق ﴾ ، و« ثلاثة أحامر » أكثر من : ثلاثة أحمرين » انتهى .

النقل عن الجوهري :

كان للجوهري حظ وافر مع الشيخ خالد في شرحه على التسهيل ، إذ إنه اعتمد عليه كثيراً في توضيح ما غمض من مفردات ، وتراكيب لغوية .

ـ ففي باب « المفعول المطلق » استشهد الجوهري بقول الشاعر :

أطــرباً وأنت قنسري والدّهرُ بالإنسان دَوَّاريُّ

قال الشيخ خالد :

والقِنْسريُّ : الشيخ الكبير ، ويُروى « قِنسريٌّ » بكسر النون ، ويُروى « قيسريٌّ » بالياء ، ذكره في الصحاح .

ـ وفي باب « الاستثناء » يستشهد بقول الأزهري في مسألة « بناء « غير » على الفتح » ، فيقول : قال الجوهري في صحاحه : « قال الفراء : بعض بني أسد ، وقضاعة ينصبون غيراً إذا كانت في معنى « إلاّ » ، تم الكلام قبلها أم لم يتم ، يقولون : ما جاءني غَيْرَكَ ، وما جاءني أحدٌ غيرَكَ » انتهى .

وفي باب « الإضافة » في مسألة « الأسماء التي لازمت الإضافة » ... ومنها : قُصَارَىٰ ـ بضم القاف ـ ... وفي قُصاراك ثلاث لغات : إثبات الألفين ، فيُضم القاف لا غير وحذفهما ، فيقال : قَصَرَ ، بفتح القاف لا ير وحذف الألف الثانية ، فيقال : قُصَارَ ، ففي القاف الفتح والضم ، قاله الجوهري .

ـ وفي باب « موانع الصرف » قال الأزهري : وأمّا « ثمانٍ » فقال في الصحاح : « إنَّهُ في الأصل منسوبٌ إلى الثُّمنِ ، لأنه الجزءُ الذي جَعَلَ السبعة ثمانيةً فهو ثُمنُها ، ثم فتحوا أوّلهُ ، لأنهم يغيرون في النسب ، كما قالوا : دُهريٌّ ، وحذفوا منه إحدى ياءَي النسب ، وعوّضوا منها الألف ، كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن » .

ـ وفي باب «تتميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك » في مسألة « التصرف ومنعه في الأسماء والأفعال » ومنها كما قال ابن مالك : (وسُقط في يده) ... قال الشيخ خالد الأزهري : قال في الصحاح : « يُقال سُقِطَ في يديه وأُسقِطَ ، أي : نَدِم ، ثم تلا : ﴿ ولما سُقط في أيديهم ﴾ وقال : أي : ندموا ، ولم يذكر في يده بالإفراد البتة ، وأفاد مجيئه رباعياً ، وقال أبو عمرو ، وغيره لا يقال : أسقط بالألف على ما لم يسمَّ فاعله » .

وفي الباب نفسه قال الشيخ خالد ... قال في الصحاح : « البِزْرُ : بزرُ البَقْلِ وغيره ، وهو

البَزْرِ ، والبِزْرُ ، والكسر أفصح » .

التعليق عند الشيخ خالد :

لقد وظف الشيخ خالد مصنفات العربية المتنوعة لخدمة شرحه في التوضيح والتعليق بما يشرح المسألة ، مبيناً جميع آراء المخالفين مع قوة الترجيح .

فبدأ أول ما بدأ بشرح التسهيل لابن مالك معتمداً عليه في توضيح المتن كثيراً ، قال ابن مالك في باب « كان » : (ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة ، خلافاً لقوم) ، فأثار ابن مالك مسألة مختلف فيها ، وهي : تقديم الخبر الجملة .

فنسب الشيخ خالد الخلاف إلى قوم نقل عنهم ابن السراج فقال :

نقل عنهم ابن السراج أنهم لا يجيزون تقديم الخبر ، ولا توسيطه إذا كان جملة مطلقاً ، اسمية كانت أو فعلية رافعة ضمير المبتدأ ، أو غيره ، فلا يجيزون : « أبوه قائمٌ كان زيدٌ » ولا « كان أبوه قائمٌ زيدٌ » ولا « يقوم كان زيد » ولا « كان يقوم زيدٌ » ، قال ابن السراج : « والقياس جوازه وإن لم يسمع » قال المصنف : « وهو الصحيح » .

وأيضاً :

ولبيان مقصد ابن مالك يأتي الشيخ خالد بقولـه ، قال ابن مالك في باب « ظن » ، فـي معنى « زعم » : (وزعم لا لكفالة ، ولا لرياسة) فقال الشيخ خالد : قال المصنف : يقال : زعم بمعنى : كفل ، وبمعنى رأس ، فتتعدى إلى مفعول واحدٍ مرة ، وبحرف جر أخرى » .

ويورد رأي ابن مالك ليبين مذهبه ، يقول ابن مالك في باب « ظنَّ » عند مسألة « حكم الواقع بعد ما فيه معنى القول » : (ولا يُلحقُ في الحاكية بالقول ما في معناه ، بل ينوي معه القول ، خلافاً للكوفيين) ؛ قال الشيخ خالد : حيث زعموا أنّ هذه الجمل محكية بهذه الأفعال المذكورة فأجروها مجرى القول الصريح ، قال المصنف : « والصحيح مذهب البصريين » .

ثم هو يناقش المسألة من خلال آراء العلماء وحججهم ، ليعلم بما يفتى به على الصحيح .

في باب « ظن » في مسألة « حذف المفعول الأول من الثلاثة » قال ابن مالك : (أولها الذي كان فاعلاً ، ويجوز حذفه ، والاقتصار عليه ـ أي على الأول ـ على الأصح) .

قال الشيخ خالد : على الأصح في المسألتين عند الجمهور ، لأن الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الأول ، ولا الاقتصار عليه .

وذهب ابن خروف ، وابن طاهر ، وابن عصفور إلى أنه يمتنع حذفه ، والاقتصار عليه ، لأن الأولى في « أعلم » كالفاعل في « عَلِمَ » ، ونسب إلى سيبويه ، ونُقل عن أبي علي الشلوبين مذهب ثالث ، وهو أنه لا يجوز أن يقتصر على الأول ، ويجوز الاقتصار على الآخرين .

وفي باب « الاستثناء » في مسألة « ناصب المستثنى » قال ابن مالك : ـ والنصب ـ (بها ، لا بما قبلها ـ من فعل وغيره ـ معدىً بها ، مستقلاً ، ولا بأستثني مضمراً ، ولا بـ « أنَّ » مشددة مقدرة بعدها ، ولا بـ « إنْ » مخففة مركَّباً منها ومن لا « إلاّ ») .

تناول الشيخ خالد مسألة العامل في المستثنى من وجهة نظر النحاة ، ذاكراً المخالف وحجته ، راداً على بعضهم فقال :

١ ـ النصب بـ « إلاّ » نفسها عند ابن مالك لا بما قبلها من فعل وغيره ، معدّىً بها ، خلافاً لجماعة من البصريين ، منهم السيرافي ، والفارسي في التذكرة ، وهذا المذهب مردود بقولهم : « قبضتُ عَشْرَة إلا ثلاثةً إلاّ أربعةً » ، فإنه يلزم عليه اتصال عامل واحد بحرف واحدٍ إلى معمول معنىً ، وإلى آخر بضدِّه ؛ إذ الثلاثة خارجةٌ والأربعة داخلة .

٢ ـ ليس النصب بما قبلها من فعل وغيره مستقلاً بالعمل من غير تعدية « إلاّ » خلافاً لابن خروف ، وحجته : نصبُ « غير » بلا واسطة ، نحو : « قام القوم غير زيدٍ » ، ورُدّ بما تقدم ، وأُجيبَ : بأنّ « غير » في المثال المذكور منصوبة على الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

٣ ـ ولا بـ « أستثني » مضمراً ، خلافاً للزجاج ، ورُدَّ : بأنّه لا يُجمعُ بين فعْل وحرف يدل على معناه إظهارٍ ولا بإضمار ، ولو جاز هذا ما ولِيَ ليت بأتمنّى .

٤ ـ ولا بـ « أنَّ » مقدرة بعد « إلاّ » خلافاً للكسائي ، والتقدير عنده : « إلاّ أنَّ زيداً لم يقم » ،

فأضمر « أنَّ » وحذف خبرها ، وردَّ : بأن العرب لا تضمر « أنَّ » وأخواتها وتُبقي عملها ؛ لضعفها عن العمل .

٥ ـ ولا بـ « إنْ » مخففة مركبا منها ومن لا « إلاّ » خلافا للفراء ، فإذا قلت : « قام القوم إلا زيداً » انتصب « زيدٌ » عنده بـ « إنْ » المخففة ، وخبرها محذوف ، و« لا » نافية عنده ، والتقدير : إنْ زيداً لم يقم ، وإذا قلت : « قام القومُ إلاّ زيدٌ » ، وردَّ بقولهم : « ما قام القومُ إلاّ زيدٌ » بالرفع ، ولا يتأتَّى فيه ما ذُكِرَ من تغليب « لا » إذ لا يعطف بها بعد النفي ، وبأنَّ التركيب دعوى لا دليل عليها .

٦ ـ إنّ النصب بـ « إلاّ » ـ وهو رأي ابن مالك ـ وفاقاً لسيبويه والمبرد والجرجاني ، ووجهه : أنّ « إلاّ » مختصة بالاسم ، وليست كالجز منه ، فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك .

٧ ـ وفي مسألة عدم الاستغناء بالحال عند تقدير الخبر ، حالة كون المبتأدأ مصدراً والخبر جملة اسمية بلا واو ، ومع إجازة اتباع المصدر المذكور خلافٌ ... فتقول : « ضربي زيداً الشديدُ قائماً » و« شربي السويق كلُّهُ ملتوتاً » ، وحجة المجيزُ اتباع القياس ، وحجة المانع طلب الاختصار والوقوف مع السماع .

وفي باب النعت عند مسألة : تعدد النعوت وحكمها اتباعاً وقطعاً ، قال ابن مالك : (وإن كَثُرت نعوتُ معلوم ، أو منزَّلٍ منزلته أُتبعت ، أو قطعت ، أو أُتبع بعضٌ دون بعضٍ وقُدِّمَ المتبع) .

قال الشيخ خالد : ولا يُعكس ، قال ابن أبي : « هذا هو الثابت من كلام العرب ، وفيه خلاف ، قال ابن العلج : والصحيح جوازه ؛ لأن القطع عارضٌ فلا حكم له » .

وفي باب « العطف » أفرد ابن مالك للأخفش مسألة ناقشها الشيخ خالد مبيناً أن الرأي الصحيح الذي صحّحه ابن مالك هو رأي سيبويه ، والأكثرين .

قال ابن مالك : (وأجاز الأخفش العطف على عاملين ، إن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ « لا ») .

قال الشيخ خالد : وأجازه الزجاج من البصريين ، والكسائي ، والفراء من الكوفيين ىٰ فإن فُقد الشرط الأول ، وهو كون أحد العاملين جاراً ، نحو : « جاء زيدٌ يضرب عمراً وخالدٌ بكراً »

بعطف « خالد » على « زيد » و« بكراً » على « عمرو » لم يجز بإجماع ، قاله المصنف ، وشوحح في دعوى الإجماع بأن الفارسي نقل في بعض كتبه : أن قوماً من النحويين أجازوه .

ولو تقدم غير المجرور المعطوف ، كما قيل : « زيدٌ في الدار ، وعمرو الحجرة » لم يجز ، قاله الأعلم ، وجماعة ، وهو المشهور عن الأخفش ، قاله ابن عقيل .

ولو فُقدشرط الاتصال ، أو الانفصال بـ « لا » امتنع ، فلا يجوز : « ضربتُ زيداً بسوط ويوماً عودٍ عمراً » ، وإنما لم يذكر المصنف اشتراط تقدم المجرور المعطوف ؛ لأنه من صور اتصال العاطف بغير المجرور ، وقيل : يجوز مطلقاً ، حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء ، ولم يحكه المصنف لكونه لم يثبت عنده ، وحكاه أبو حيان عنهما ، قال ابن مالك : (والأصح المنع مطلقاً) ، قال الشيخ خالد : وهو مذهب سيبويه والأكثرين .

هكذا كان ديدن الشيخ خالد في شرحه الإحاطة بآراء النحاة في مسائل النحو ومناقشتها ، وردّ الضعيف منها ، والاحتجاج لمن أصاب على من أخطأ .

استعمل الشيخ خالد في عرضه للمسائل النحوية والاختلاف فيها ... أسلوب الحوار أو ما يُعرف بالفنقلة ، بغية تحليل المسألة من جميع جوانبها ، وتقليبها على جميع وجوهها حتى تتضح ومن ثم يقتنع السائل .

قال ابن مالك في باب « النداء » : (لا يُباشر حرف النداء في السَّعة ذا الألف واللّام غير المصدَّر بهما جملة مسمًّى بها) ، قال الشيخ خالد : مسمًّى بها شخص ، نحو : « يا المنطلق زيدٌ » نصّ عليه سيبويه ، وقاس عليه المبرد ما سمِّي به من موصول مُصَدَّرٍ بهما ، نحو : « يا الذي قام أبوه » ، ومنعه سيبويه .

فإن قيل : لِمَ قال سيبويه بالمنع مع أنّه أيضاً محكي ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة ، ولذلك قال المصنف : « وهو قياس صحيح » .

أجيب : بالفرق بينهما ، فإن « الذي قام أبوه » على حالته التي تثبت قبل له التسمية ، وهو قبلها لا يُنادى ، لوجود « الْ » ، وذلك المانع باقٍ ، ونحو : « المنطلقُ زيدٌ » ، ليس المانع من ندائه

قبل التسمية وجود « ال » ، بل كونه جملةً ، وذلك المانع قد زال بالتسمية .

فإن قيل : المانع شيئان ، الجملة و« ال » فإذا زال أحدهما بقي الآخرُ .

أجيب : بأنه لو صحَّ هذا امتنع نداؤه ، والجواز مسلم ، وإذا ثبت الجواز فوجهُهُ : أن المنادى هو المجموع و« ال » ليست داخلةً على المجموع ، بل على جزء الاسم المسمّى به ، فأشبه ما لو سميت بـ : « زيدٌ المنطلق » ، وأمّا الذي وصلتُهُ فإنما يُحكَى حكاية المفردات لا حكاية الجمل ، فثبت أن المنادى هو « الذي » دون صلته ، والإعراب يقدر في آخر « الذي » .

١ ـ استدرك على ابن مالك في باب « الموصول » عند قول ابن مالك : (ويُغني عن الجملة الموصول بها ظرف ... ... ولا يفعل ذلك بذي حدثٍ خاصٍ ما لم يعمل في الموصول أو موصوفٍ به) .

فقال الشيخ خالد : ولم يذكر المصنف قيد القرب ، واعتبار هذا القيد يمنع حملَ المجرور على الظرف ، إذ لا يتصور فيه قربٌ ولا بعد ... والمراد أن يكون قريباً من زمن الإخبار .

٢ ـ وقد يتوقف عند مسألة لابن مالك فيها إشكال ويطرحها للتأمل ... .

يقول في باب « كيفية التثنية » عند قول ابن مالك : (فإذا ثُني غيرُ المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل ، أو زائدة لحقت العلامة دون تغيير ، ما لا تنب عن تثنيته تثنية غيره) .

قال الشيخ خالد : نحو : سواء ، فإنّه لا يلحقه علامة التثنية على الأفصح استغناءً بتثنية « سِيّ » عن تثنيته ، فقالوا : هما « سِيَّانِ » ، ولم يقولوا : « سواءانِ » .

ومقابل الأفصح ما حكاه أبو زيد وأبو عمرو من قولهم : « سواءان » هذا تقرير كلامه ، وهو مشكل ؛ لأن سواءً من الممدود الذي همزته بدلٌ من أصلٍ وهو الياء ، وأصله : سوايٌ ، فكيف يستثنيه من غير الممدود الذي همزنه بدلٌ من أصل ، فليتأمل .

٣ ـ ثم هو يتتبع ابن مالك جهراً وسراً ... في مسألة وقوع الحال السَّادة مسد الخبر ، قال ابن مالك : (ولا يمتنع ـ وقوع الحال ـ جملة اسميّة بلا واو ، وفاقاً للكسائي) .

فقال الشيخ خالد : وسكوته عن ذكر الخلاف مع الواو ، يُوهمُ الاتفاقَ على جوازه والخلافُ ثابت فيه أيضاً ، نُقِلَ عن سيبويه والأخفش المنعُ ، وعن الكسائي والفراء الجواز ، وهو الصحيح .

٤ ـ واستدرك عليه إطلاقه القيد في التسهيل وتقييده في الكافية ، وذلك في باب « القسم » ، قال ابن مالك : (وإن كان ـ المقسم به ـ عَمْراً جاز ضم عينه) .

قال الشارح : نحو : « عُمْرُكَ لأَفْعَلَنّ » ، والقياسُ الضَّمّ مع اللام ، إلاّ أن العرب التزمت معها الفتح ؛ لأنّه أخف ، وأطلق جواز ضم العين هنا ، وقيدَهُ في الكافية بكونه مجروراً فقال : وضَمَّ عينه أمنعُ إلا أن يجر ، فعند ذاك الضمُّ والفتح استقر ، وكذا في شرحها .

٥ ـ ونلمس تقديره وأدبه في بعض استدركاته التي أتى بها على لسان المرادي ... ففي باب « القسم » استشهد ابن مالك على مسألة جواز دخول الباء على « عَمْراً » المقسم به ... فقال ... كقوله :

رُقِّيَّ بعَمْرِكُم لا تَهْجُرِينَا ومَنِّيَنَا المنى ثم امطُلِينَا

قال المرادي : « وهذا من باب السُّؤال ، والمصنفُ يُطلِقُ عليه القسمَ » .

٦ ـ كذا نلمس حسن خلقه وأدبه في باب « الإضافة » عندما قال ابن مالك : (إن الإضافة بمعنى « في » إن حسن تقديرها وحدها) .

فجاء الشيخ خالد برأي أبي حيان فقال : قال أبو حيان : « وكون الإضافة بمعنى « في » لا أعلم أحداً ذهبَ إليها غيره » .

وفي شرح الألفية لابن المصنف : « أن الذي عليه سيبويه ، وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام ، أو بمعنى من ، ومُوهم الإضافة بمعنى « في » محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز ، وأطال في الرّد على والده » .

وهو إبان تعليقاته على مسائل التسهيل كان يستدرك عليه ما أغفله .

يقول في باب « المثنى والمجموع على حدّه » في مسألة : ما أعرب إعراب المثنى ، وما ألحق به

« كلا وكلتا » ، وذكر ابن مالك إعرابهما على لغة « كنانة » ، واللغة المشهورة .

فقال الشيخ خالد : « وأخلّ بلغة ثالثة وهي لغة بني الحارث ، فإنهم يعربون « كلا ، وكلتا » إعراب المقصور مطلقاً » .

وقال ابن مالك في باب « العدد » : (ولا يجوز بإجماع : ثماني عشرة إلاّ في الشعر) .

فقال الشيخ خالد : « وحكى الكوفيون أنهم أجازوا ذلك مطلقاً » ، ففي نقل هذا الإجماع تسامح .

وفي باب « نائب الفاعل » قال ابن مالك : (ولا يمتنع نيابةُ المنصوب بسقوط الجارِّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل) .

قال الشيخ خالد : نحو : « اخترتُ زيداً القوم » ، فـ « زيداً » منصوب بنفس الفعل ، و« القوم » منصوب بسقوط الجارِّ وهو « مِنْ » ، والأصل : من القوم ، فيجوز نيابة القوم المنصوب بإسقاط « من » ، وإبقاء « زيداً » منصوباً وبالعكس ، فتقول : « اختير القومُ زيداً » و« اختيرَ زيدٌ القومَ » ، برفع « القومَ » في الأول ، ونصبه في الثاني ، هذا مذهب الفراء ، ومذهب الجمهور تعيين رفع زيد ، ونصب القوم ؛ لأن القوم مقيّدٌ بالحرف تقديراً و« زيد » مسرحٌ ، كما يمتنع عندهم نيابة المقي بالحرف لفظاً مع وجود المسرح لفظاً وتقديراً ، وهذه المسألة لم يتعرض المصنف لها في الشرح [1] .

وقال ابن مالك في باب « النداء » : (يقل حذفه ـ أي الحرف ـ مع اسم الإشارة واسم الجنس ، والمبني للنداء) .

قال الشيخ خالد : ... وكان ينبغي أن يقول واسم الجنس لمعين ؛ لأن قوله : المبني للنداء لا يعلم منه ، هل الذي لم يبن ممتنع الحذف أو كثيره .

وجعل ابن مالك من شروط المندوب ألاّ يكون موصولاً بصلة لا تعينه ، فقال الشيخ خالد :

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٨ .

لعدم الشهرة ، بخلاف من اشتهرت صلته ... ولو قال المصنف بدل قوله : « لا تعينه » : « غير مشهورة » لكان أولى ؛ لأنّ الشهرة أخص من التعيين ، ولأن كل صلة تعين الموصول ، وإلاّ لما صح أن تكون صلة .

ثم هو يذكر ما أهمله ابن مالك مع أنه ذكره في الكافية ... في باب « العطف » في أحكام واو العطف .. قال ابن مالك : (وتنفردُ الواو بكون متْبَعِها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخُّرِ بكثرة ، وللتقدم بقلةٍ) .

قال الشيخ خالد : وفي عِبَارتِه انتقادات ، وعدّها خمسة .

وفي الخامس قال : إنه ذكـر في « الكافية » الخلاف في إيجابها الترتيب عن بعض أهـل الكوفة ، وأهمله في هذا الكتاب الموضوع للاستيفاء واشتغل بغيره .

ويصف بعض تقسيماته بالغرابة ، يقول ابن مالك في باب « المبتدأ والخبر » واصفاً اتحاد الجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ معنىً ـ أو اتحد بالمبتدأ بعضها ـ أو قام بعضُها مقامَ مضاف إلى العائد ـ استغنت عن العائد وإلاّ فلا .

فعلّق الشيخ خالد على هذا التقسيم قائلاً : وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب ، والمشهور في الروابط خمسة ـ كما قال ابن عصفور ـ ، وهي : ضمير المبتدأ ـ تكرار لفظه ـ الإشارة إليه ـ العموم ـ عطف جملة بالفاء فيها ضمير على جملة عارية .

وفي باب « الحال » قال ابن مالك : (واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً) .

فقال الشيخ خالد : ولم يتعرض المصنف لشرح قوله : (غالباً) وكأنه أشار به إلى ما أجازه بعضهم من جواز تأخيرها بشرط أن تلي الحالُ الأولى « أفْعَلَ » التفضيل مفصولاً بها بينه وبين المفضل عليه ، فتقول : هذا أطيبُ بسراً منه رطباً ، وإلا فقد نصّوا على امتناع تقديم الحالين ، وتأخيرهما عن أفعل التفضيل ، وأن ذلك لم يسمع .

كما كان الشيخ خالد يدقق عبارة ابن مالك ، فهو يتعقبه في التعريف ، وما يراعى فيه وما لا يراعى ، وذلك عند تعريف ابن مالك لحد التمييز عندما قال : (وهو ما فيه معنى « من » الجنسية من

نكرة منصوبة فضلة غير تابعٍ) .

فقال الشيخ خالد : (غير تابع) وبه يخرج نحو : ﴿ اثنتي عشرة أسباطاً ﴾ ، ونحو : « قبضت عشرة دراهم » ، من كل اسم نكرة منصوبة على معنى « مِنْ » ، وهو تابع لما قبله ، فلا يكون تمييزا ... وكان ينبغي أن يجتنب النصب ، لأنه حكم ، والحكم موقوف على التصور فيجيُ الدور ، إلا أن يراد التصور بوجه « ما » لا التصور بكنه الحقيقة فلا دور .

وفي باب « النعت » في مسألة « نصب المنعوت به حالاً بعد معرفة » بأنه لو ذكرها عقب مسألة « أي » المنعوت بها كان حسناً ، ولو حذفها بالكلية كان أحسن .

ويدقق عبارة ابن مالك في باب « التوكيد » في مسألة « مما يختص به كلا وكلتا » .

قال ابن مالك : (قد يؤكدان ما لا يصح في موضعه) ، نحو : « اختصم الرجلان كلاهما » ، و« رأيت إحدى المرأتين كلتيهما » هذا مذهب الجمهور ، (خلافا للأخفش) والفرا ، وهشام ، وأبي علي في منعهم ذلك ؛ لعدم الفائدة ... ، ولعدم سماعه من العرب .

واحتج المجيزون بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال ، نحو : « قام القومُ كُلُّهم أجمعون أكتعون » .

والقول بعدم الفائدة ممنوع ، لأن الموضع صالحٌ للجمع ، فلعل السامع يُقدِّرُ غلطه فيرفع توهُّم الغلط بذلك ، قاله المصنف ، واعترض بأنّ هذا ليس أحدَ القسمين المذكورين في التوكيد المعنوي ، فيلزمه : إمّا نقض الحدِّ ، أو إلغاءُ هذا المعنى .

كما دقق عبارة ابن مالك في حدِّ النعت : وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً ، أو تأويلاً .

فقال الشيخ خالد : لو زاد المباين للفظ متبوعه لكان أحسن ، لئلا يدخلَ بعضُ أفراد التوكيد اللفظي في نحو : « جاء زيد الفاضلُ الفاضلُ » ، فإنّ الفاضل الثاني يصدق عليه أنه مقصود بالاشتقاق ، إلا أن يراد بالمقصود بالاشتقاق المقصود بحكم المشتق ، فلا يدخل .

كما ينبه على سهو من ابن مالك إذا أحال على غير موجود في موضعه .

ففي باب « عطف البيان » عند مسألة : ما يشارك فيه عطف البيان النعت وذكر « التوضيح » .

فقال الشيخ خالد : على أن المصنف لم يذكر في النعت الإيضاح فكيف يحمل عليه هنا .

ثم هو يوازن بين آراء ابن مالك في التسهيل بغيرها ، يقول في باب « إنّ وأخواتها » ، قال ابن مالك : (ولا يجوز نحو : « إنّ قائماً الزيدان » ، خلافاً للأخفش والفراء ، ولا نحو : « ظننتُ قائماً الزيدان » خلافاً للكوفيين) .

قال الشيخ خالد شارحاً : في إجازتهم ذلك بناءً على أصلهم في جواز : « قائمٌ الزيدان » بدون نفي أو استفهام .

قال المصنف : « والصحيح أن يقال : إن إعمال الصفة عملَ الفعل فرعٌ على إعمال الفعل ، فلا يستباح إلاّ في موضعٍ يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز « قائمٌ الزيدان » جواز هاتين المسألتين » ولهذا قال المصنف : لا يجوز ، وإن كان سبق له هناك أنّه قال : لا يجري هذا المجرى باستحسان إلاّ بعد استفهام أو نفي .

ثم هو ينبه ابن مالك في باب « التنازع » عند قوله : (ونحو : « ما قام وقعد إلاّ زيد » محمول على الحذف) العامّ ، والأصل : ما قام أحدٌ وقعد إلاّ زيدٌ ، فحذف « أحدٌ » لفظا ، واكتفى بقصده ، ودلالة المعنى والاستثناء عليه ، وفاعل « قعد » ضمير « أحد » المقدَّر ، ولذلك لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، كذا قال المصنف في شرحه ، ويلزم عليه حذف الفاعل ، فإنّ « زيداً » على هذا بدل .

وفي باب « تميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك » عند مسألة : حكم المصدر الذي يلي « إمّا » ... نحو : « أمّا علماً فعالمٌ » .

ذكر ابن مالك بأن الحجازيين ينصبون المصدر ، والتميميين يرفعونه ، والنصب على تقدير : إذ ذكرت ، والرفع على تقدير : إذا ذُكِرَ .

فقال الشيخ خالد : هذا تقرير كلامه ، وعليه انتقادات :

أحدها : أنَّ هذه المسألة تكرَّرت له ، فإنه ذكرها في باب الحال

الثاني : أنّ كلامه هنا مخالف لكلامه هناك من وجهين :

الوجه الأول : أن كلامه هنا يقتضي أن الحجازيين يوجبون النصب مطلقاً في التعريف والتنكير ، وقال هناك : وللحجازيين في المعرف نصب ورفع .

الوجه الثاني : أنه أورده هناك على أنه حال ، وذكر هنا بتقدير : إذ ذكرت .

الانتقاد الثالث : لم يحكِ هنا خلافاً في تقدير : إذ ذكرت إذا نُصب ، فأوهم أن ذلك اتفاقٌ .

انتصاره لابن مالك :

وكما كان للشيخ خالد استدركات على ابن مالك ، كانت له انتصارات ، وأول انتصار له هو اختيار الشيخ خالد لكتابه التسهيل ليشرحه وضمنها فيه فقال : دافعاً ما يرد على عبارة ابن مالك .

ـ في باب « الحال » مدافعاً عن ابن مالك في مسألة « وقوع المعرّف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة » ، نحو : « مررت بالقوم ثلاثتهم » ... وهكذا إلى العشرة ... فإن قلت : ظاهر كلامه أن شرط استعمال هذه أحوالاً إضافتها إلى ضمير صاحبها ، وليس كذلك ، بل يجوز إضافتها إلى التمييز .

قلت : أجيب عنه : بأنه إنما خصَّ الإضافة بالذكر ، لأن كلامه في الحال الآتية بلفظ المعرفة ، بدليل قوله : (ومنه) .

فإن قلت : ظاهر كلامه أيضا استواء الحالية ، والتبعية فى المعنى كذلك ، بل إذا نصبته على الحال فيكون المعنى : « مررت بهم في حال أنهم ثلاثة ليس معهم غيرهم » ، وإذا جعلته توكيداً ، فالمعنى : « مررت بالثلاثة كلِّهم » فلا يمتنع أن يكون معهم غيرهم .

قلت : أجيب عنه ، بأنّ المراد جواز الوجهين في الجملة ، كما يجوز الفتح والكسر في « إنّ » في نحو : « أوّلُ ما أقول : إني أحمد الله » ووقع في الكافية ، وشرحها : أنّ الرفع على البدل ، والتحرير .

ـ ثم هو يقرر حقّ ابن مالك في وضع المصطلح ، إذ خالف ابن مالك ـ في باب « التمييز » ـ اصطلاح النحويين ، بأن جعل تمييز الجملة مخصوصاً بما وقع بعد جملة فعلية ، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك ، فخالف اصطلاحهم ، وهو : أن التمييز من المنتصب عن تمام الكلام .

فقال الشيخ خالد : ولا حجر في الاصطلاح ، بل جاء بقول ابن عقيل فقال : قال ابن عقيل : « ولعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب » .

ـ ثم هو يدافع عن وجهة نظر ابن مالك ، وينتصر له على أبي حيان في مسألة « إضافة المميز إلى تمييزه » .

قال ابن مالك : (ويجره بالإضافة إن حُذف ما به التمام ، إلاّ إن كان تنويناً ظاهراً في غير : « ممتلئٍ ماءً ، ونحوه ، أو مقدّرا في غير : ملآنَ ماءً ، وأحدَ عشرَ درماً ، و﴿ أنا أكثر منك مالاً ﴾ ونحوه) .

قال الشيخ خالد : ممّا فيه تنوين مقدّرٌ لا يُفرضُ حذفهُ للإضافة ، أمّا « مَلآن ماء » ونحوه فإنّه مقدّر الإضافة إلى غير التمييز، أي : ملآنُ الأقطار ماءً .

وأمّا أحد عشر وبابه ، فلا تجوز فيه الإضافة ؛ للزوم تنوينه تقديراً .

وأمّا « أكثرُ مالاً » ونحوهُ مما وقع فيه التمييز سبباً بعد أفعل التفضيل ، فهذا لا تجوز فيه الإضافة ، للزوم تنوينه تقديراً ، كذا علّل المصنف في المسألتين .

قال أبو حيان ... « والذي أقول أنه ليس في أحد عشر ، ولا في أفعل التفضيل تنوينٌ مقدّرٌ ، لأنّ أحدَ عشر مبني ، وأفعل التفضيل لا ينصرف ، والذي مُنِعَ الصرف مُنعَ التنوين » انتهى .

فقال الشيخ خالد : وفيه نظر ؛ لأنّ غير المنصرف ممنوع التنوين لفظاً لا تقديراً كما صرح به غير واحد من النحاة .

ـ وأيضا ـ في باب « العدد » ـ اعترض على ابن مالك قوله : « لم يميز بالمائة إلاّ ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما .

وجاء المعترض باعتراضين أردفهما بإجمال : أن المصنف خلط المتفق عليه بالمختلف فيه ، وما ثبت بما لم يثبت .

فقال الشيخ خالد : ويمكن الجواب عن الأول : بأن يحمل ما في الشرح على لغة الأكثر ، وما في الأصل على مقابله .

وعن الثاني : بأن المصنف في درجة الاجتهاد ، والمجتهد لا يُقلِّدُ غيره ، ولا يتوقف في تجويز حكم على موافقة من تقدّمَهُ ، كيف وقد قال في هذا الأصل : « وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يُدَّخر لبعض المتأخرين ما عَسُرَ على كثير من المتقدمين » .

وهكذا كان الشيخ خالد يقرر لابن مالك حقه في الانفراد بالرأي .

ـ ثم هو ينتصر له ويرجح رأيه على رأي النحاة ، يقول ابن مالك في « أم المنقطعة : (والمنطقة ما سواها ، وتقتضي إضراباً مع استفهام ودونه) .

فقال الشيخ خالد : أي : دون استفهام ، فتقتضي إضراباً مجرّدا عن استفهام ، فتقدر بـ « بل » وحدها ، نحو : ﴿ أم هلْ تستوي الظلمات والنور ﴾ ، أي : بل هلْ .

قيل : ومذهب البصريين أنها تُقدرُ بـ « بل » والهمزة مطلقاً ، وذهب الكسائي ، وهشام الضرير من الكوفيين إلى أنها بمنزلة بل .

قال الشيخ خالد : والحق التفرقة كما ذكر المصنف .

ـ وقال ابن مالك في باب « ترخيم المنادى » : (ويحذف عجزه ـ مع الألف إن كان ـ العلم المركب ـ « اثني عشرة » أو « اثنتي عشرة ») فيقال : « يا اثْنَ ، ويا اثْنَتَ » ، كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا ، لأن العجز فيهما واقع موقع نون اثنين واثنتين ، ولذلك بُني لحلوله محل الحرف ، وأُعربَ الصَّدرُ لعدم حُلُولِهِ محلَّ الحرف .

ورد أبو حيان على ابن مالك في دعوى التركيب بأنه كان يلزم ألاّ يُحذَفَ إلا عشر فقط كغيره من المركبات .

فأجاب عنه الشيخ خالد فقال : وأجيب : بأن فيه شيئاً مِنْ التركيب .

ـ ويدفع عنه استعماله لفظ يُحْتَمَلُ خلاف ، كقوله في باب « الصفة المشبهة » : (والأصح أن يُجعَلَ اسمَ مفعولٍ المتعدي إلى واحدٍ من هذا الباب) .

قال الشيخ خالد : وقوله على : (الأصح) يشعر بخلاف في المسألة ، قال أبو حيان : « ولا نعلم أحداً منعها » .

قال الشيخ خالد : وهذا لا يقدح في كلام المصنف ، فإنّ من حِفْظَ حجّةٌ على من لا يَحفَظُ .

ـ وذكر ابن مالك من موانع الصرف في الاسم فقال : (ويَمنعُ صرفَهُ أيضاً عدلُهُ صفة ، أو كصفةٍ ، أو كعلمٍ) .

قال الشيخ خالد : وإنما اقتصر على قولين ، وهما كصفة أو كعلم ، لكونهما أعدلَ الأقوال ، ولكونهما في درجة واحدة عطف بـ « أو » على معنى : أنَّك مخير أن تأخذ بأحدهما شئت ، فسقط ما قيل : إنّ في كلامه إخلالاً بقولين وتخييراً بين قولين ، وهو إحداث قولٍ لم يقل به أحدٌ من الفريقين .

فإن قلنا : قدّم القول بالصفة في قوله : (عدله صفة) .

قلنا : تلك مسألة أخرى يدلك على هذا أنه سيقول : « فصلٌ : العدلُ المانع مع الوصفية مقصورٌ على أُخَرَ ، وعلى : مَفْعَلَ وفُعَالَ » .

ثم يقول : والمانعُ مع شبه العلميّة أو الوصفية في « فُعَلَ » توكيداً .

ـ ودفع الشيخ خالد عن ابن مالك تهمة تلفيق مذهب من خلال مذهب البصريين والكوفيين ... في مسألة « نصب الفعل المضارع بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر كان ... » :

قال الشيخ خالد : وسميت هذه اللام مؤكدة ؛ لأنها تفيد نفي الفعل على وجه لا يستفاد بدونها ، فمعنى : « ما كان زيدٌ ليفعل » : ما كان زيدٌ مقدّراً ، أو مستعداً لذلك ، وهو أبلغ في النفي من قولك : « ما كان زيدٌ يفعلُ » ، وليست زائدةً كما قال ابن المصنف في شرح الألفية ، لقول أبيه

في شرح هذا الكتاب ، إنها لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، لكنها لمّا كان الكلام يصحُّ مع إسقاطها أطلق عليها اسم الزائدة مجازاً ، وإنما هي لام اختصاصٍ دخلت على الفعل على معنى : ما كان مقدراً ، أو مهيئاً ، أو مستعداً لكذا .

وبهذا سقط ما قيل : إنّه لَفَّقَ من مذهب الكوفيين والبصريين مذهباً ؛ لأنه قال : إن اللام مؤكدة الخبر ، وهذا مذهب الكوفيين الذين لا يقدّرون محذوفاً ويجعلون ما دخلت عليه هو الخبر .

وقال : إنّ النصب بأن مضمرة ، وهذا مذهب البصريين الذين يقدِّرون حذف الخبر ، واللام متعلقة بذلك المحذوف ، فتقدير : ما كان زيدٌ ليفعل : ما كان زيدٌ ليفعلَ ، أو نحو ذلك .

ـ اهتم الشيخ خالد الأزهري بتخريج المعاني للكلمات الغريبة ، وشرح معاني التراكيب اللغوية ... في متن التسهيل ... .

يقول في باب « شرح ماهية الكلمة ... » عند قول ابن مالك : (وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء) : وهو لغة : الإيجاد .

واصطلاحاً : إيقاع معنى بلفظٍ يُقارنه في الوجود ، كإيقاع التزويج : بزوّجت ، والتطليق : بطلّقت ، والبيع : ببعتُ ، والشراء : باشتريت .

فهذه ماضيةٌ لفظاً ، حاضرةٌ ومعنىً .

وقال ابن مالك في حد الجمع : (والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين ...) .

قال الشيخ خالد : المراد بالجعل : تحديد الناطق حالةً للاسم لم يوضع عليها ابتداءً .

ـ وقال ابن مالك (وعليين) مما ألحق بجمع المذكر السالم ، قال الشيخ خالد : لأنه جمع « عِلِّي » سمي به أعلى الجنة .

ـ وقال ابن مالك : (وربما نال هذا الاستعمال) ـ وهو الجمع بالواو والنون ـ (ما كُسِّرَ) مما عوِّض من لامه هاء التأنيث ، نحو : « ظُبة جُمعت على ظبين ... والظبة : طرفُ السيف والسهم ... (ونحو رِقة) : وهي الفضة ، وحِشة : وهي الأرض الموحشة .

ـ وفي باب « كيفية التثنية وجمعي التصحيح » في مسألة : تثنية غير المقصور والممدود تلحقه العلامة دون تغيير ، وغير المقصور والممدود الموصوف ـ المهموز غير الممدود كـ « رشأ » : وهو ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى .

وقال ابن مالك : (وصححّوا مِذْرَوَينِ) فقال الشيخ خالد مخرجاً معناها ، وهما ـ كما قال ابن قتيبة ـ طرفا كل شيء ، وقال ابن مالك : (وثنايين) قال : وهما طرفا العِقَال .

وقال : لو كانت « فعلَةُ » المعتلة العين صفة ، نحو : « جوْنة » وهي : السوداءُ أو البيضاء .

وقال ابن مالك : (واتُّفِق على عِيَرَاتٍ) بفتح الياء جمع « عِيرٍ » : وهي الإبل التي عليها الأحمال .

وفي باب « المبتدأ والخبر » ... مثّل في مسألة : إن ولي معطوفاً بالواو على مبتدأ فعلٌ لأحدهما ـ أي للمبتدأ ، أو لما عطف عليه ـ واقع على الآخر .. بـ :

« عبد الله والريح يباريها » ثم قال : والمباراة : المعارضة ، يقال : يبارى فلانٌ فلاناً ، أي : يعارضه .

ـ واهتم أيضاً بغريب كلمات الأمثال المستشهد بها ... كقول العرب : « إن ذَهبَ عَيْرٌ فعيرٌ في الرهط » .

فقال : عيرُ القوم : سيدهُم ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته .

والرهط : ما دون العشرة من الرجال ، لا تكون فيهم إمرأة .

ـ كان يفسر بعض استعمالات العرب ... ففي مسألة : ما يغني ظرف الزمان عن خبره ، مثّل بقول العرب : « الليلة الهلال » معلّلاً : لأنّ الهلال يكون ظاهراً ثم يستتر، ثم يظهر ، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث .

ـ وأجمل ما في تفسير المعنى لتوضيح وظيفته النحوية يقول عند قاعدة : (ونَصْبُ اليوم إنْ ذُكِرَ مع الجمعة ، ونحوها ممّا يتضمن عملاً) كالسبت ، والعيد ، والفطر ، والأضحى ... ففي

الجمعة معنى : الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطع ، وفي العيد معنى : العود ، وفي الفطر معنى : الإفطار ، وفي الأضحى معنى : التضحية ... وهذه المعاني تصلح للكينونة في اليوم فيكون اليوم ظرفاً لها .

ـ وفي باب الإضافة قال : وهي لغةً : الإمالة ، ومنه قولك : أضفت ظهري إلى الحائط ، أي : أملتُهُ ، وتطلق اصطلاحاً على النسبة .

ـ اهتم خالد الأزهري في باب « العدد » بتخريج معاني ... « عريب » ... و« ديار » وأخواتهما ، ولم يهتم أحد من الشراح : المساعد ـ المرادي ـ الدماميني ـ السلسيلي ـ التنسي .

ـ كما شرح معاني الأفعال في باب « أبنية الأفعال » ، نحو : فرجن الدّابة : إذا عمل فيها بالفرجون ، وهي المحسة ، ونحو : قَرْمَصَ ـ في الرباعي ـ إذا حفر القرموص .

وفي المحكم : القرموص والقراميص : حفرة يستدفئ فيها الإنسان من البرد .

ـ كما كان يفسر التراكيب النحوية معنىً لتقريبها استعمالاً ... قال ابن مالك في باب « الظرف » : (يلحق ـ بالظرف ـ سماعاً إن دل على قُربٍ ، أو بعدٍ ، نحو : « هو مني منزلة الشغاف ، ومناط الثريا ») .

فقال : الشغاف ـ بالشين والغين المعجمتين : غلاف القلب ، وهي جلدة دونه كالحجاب ، يقال : « شَغَفَهُ الحبُّ » ، أي : بلغ شغافه ، والمناط : مَفْعَلٌ من ناط الشيء ينوطُهُ نوطاً : عَلَّقَهُ .

ـ كما اهتم الشيخ خالد بالتعريف بالأعلام ... عند ذكرهم ... قال في باب « كيفية التثنية والجمع على حدّه » ... ومثال ما لم يتفق فيه اللفظ « الخبيبون » في « خبيب » وأصحابه ، وخبيب لقب عبد الله بن الزبير .

ـ وقال ابن مالك : (ويسوغ في « لجبة » القياسُ ، وِفاقاً لأبي العباس) فأكمل الشيخ خالد : محمد بن يزيد المبرِّد .

ـ اهتم الشيخ خالد بمقابلة نسخ متن التسهيل لابن مالك ... يقول في باب « العلم » ، قال

ابن مالك : (ومن العلم اللَّقب ، ويتلو غالباً ...) .

قال الشيخ خالد : وسقط في بعض النسخ قوله : (غالباً) .

ـ كذا في باب أفعل التفضيل ذكر أن قول ابن مالك : (وشذ أظْلَمِي وأظْلَمُهْ) ساقط فقال : وهذه المسألة ساقطة من بعض النسخ .

ـ وفي باب اسم المصدر ذكر مسألة : مساواة المصدر ـ النائب عن فعله ـ اسم الفاعل في تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به .

ثم قال : وهذه النسخة لم يشرحها المصنف ، ولا أبو حيان ، وأثبتها ابن المُرحَّلِ في نسخة كتبها بخطِّه ، وتابعوه عليها .

ـ وفي باب « الظرف ـ المفعول فيه ـ » في مسألة : اللغات في « لدن » قال الشيخ خالد ـ رحمه الله ـ : وفي بعض نسخ التسهيل لغة عاشرة ، وهي : « لَتِ » بفتح اللام ، وكسر التاء ، وفي ثبوتها وقفة .

* * *

تمهيد

كان شرح ابن مالك « للتسهيل » أساساً لشراحه اللاحقين ، إذ اعتمدوا ـ في الغالب ـ عليه ، لذلك تكاد تكون شروحهم متشابهة ، حتى ليظنّ أنّ بعضهم ناقلاً عن بعض نقلاً حرفيّاً .

ولكن الواقع أن الجميع اعتمدوا مصدراً واحداً ، قد يتوسع المتأخر في شرحه ، ويزيد شيئاً على ما تقدم عليه من شروح، متأصّلاً بشرح ابن مالك، متفرعاً بآراء الشارحين ، هذا ما بدا لي في باب « نائب الفاعل » عند موازنة شروح : ابن مالك ، والشيخ خالد الأزهري ، والمرادي ، وابن عقيل ، والدّماميني .

الموازنة بين شرح التسهيل لابن مالك . وشرحه للأزهري . والمرادي . وابن عقيل . والدّماميني :

جملة ما تشتمله الموازنة ، وتوضح ما يتصل به في الشروح المختارة ما يلي :

١ ـ ترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي :

ذكر ابن مالك أسباب ترك الفاعل فقال :

١ ـ يُترك الفاعل لغرض لفظي ، والسبب :

أ ـ قصد الإيجاز ، نحو : ﴿ ومن عاقب بمثل ما عُوقب عليه ثُمَّ بُغي عليه ﴾ .

ب ـ موافقة المسبوق للسابق : كقول بعض الفصحاء : من طابت سريرته حُمِدَت سيرته .

ج ـ إصلاح النظم ، كقول الأعشى :

عُلّقتها عَرَضا وعُلِّقَتْ رجُلا غَيْري وعُلِّق أخرَى غَيرَها الرجلُ

٢ ـ ولغرض معنوي : كقوله تعالى : ﴿ وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ :

أ ـ فتُرك الفاعل لكونه معلوماً ، وناب المفعول به .

ب ـ وتركُ الفاعل إن كان غير معلوم : ومنه ما يرد من قول بعض الرواة : روي عن النبي ﷺ كيْت وكيت .

ج ـ ويترك الفاعل إن قصد المتكلم عدم تعيينه : كقوله تعالى : ﴿ إذا حُيِّيتم بتحيةٍ فَحيُّوا بأحسن منها .

د ـ ولتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول ، كقول النبي ﷺ : « مَنْ بُلي منكم بهذه القاذورة فليستتر » .

هـ ـ وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل ، كقولك : أُوذِيَ فلانٌ ، إذا عظمته واحتقرت من آذاه .

و ـ ومنها الستر على الفاعل خوفاً منه ، أو خوفاً عليه ... ولم يُمثِّل له ابن مالك .

المرادي : بدأ الباب بذكر سبب تسميته باب « نائب الفاعل » فقال : « باب النائب عن الفاعل » هذا اصطلاح المصنف في ترجمة باب المفعول الذي لم يسم فاعله ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

ثم تتبع ابن مالك نصّاً وتمثيلاً في جميع الأغراض وسببها حتى إنه جاء بالآيات القرآنية ، والأبيات الشعرية التي استشهد بها ابن مالك تماماً .

أما الدماميني ... فنقل عن المرادي سبب ترجمة ابن مالك الباب بـ « نائب الفاعل » ، إلاّ أنه في إصلاح النظم ..ـكغرض من أغراض ترك الفاعل-جاء بشاهد مخالف لما استشهد به ابن مالك ، فقال : وتصحيح الوزن كقوله :

وما المال والأهلون إلا وديعة ولا بد يوماً أن ترد الودائع

فإنه لوقال : أن يرد المودعون انكسر الوزن ، ... ، ولو بُني الفعلُ للمعلوم في هذا البيت لكانت قافيته منصوبة ، ولم تناسب الإسجاع ، نحو : « الحمد لله الذي توالت آلاؤه ، وعُرفت نعماؤه » .

ثم مثل بما مثل به المصنف في ترك الفاعل لغرض معنوي ، كالعلم بالفاعل ، وأمّا الجهل به ، نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » إذا لم يعرف من ضربه ، قال ابن هشام ، وفيه نظر ، لأن الجهل به إنما يقتضي ألاّ يصرح باسم الفاعل إلاّ أن يحذف ، كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره ، مثل سأل سائل ، وسام سائم ، وهذا لا يعوزك في وقت « ما » .

قلت : حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص أنه رأى بخط والده الإمام تقي الدين السبكي ـ رحمه الله ـ ما نصه : يقال : جاء شيءٌ ، ولا يقال : جاءَ جاءٍ ، وإن كان الجائي أخص من شيءٍ ، لأن جاء مسند ، والمسند إليه الفاعل ، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند ، فمتى عرف المجي فلا يبقى في الإسناد فائدة ، والشيء قد لا يعرف مجيئه .

قال : وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه ، نحو : أتاني آتٍ .. وكلامنا إنما هو في : « جاء جاءٍ » من غير إرادة شيء خاص ، وعلى هذا يندفع النظر المذكور فتأمله .

ثم تابع ابن مالك في ذكر الأغراض المعنوية التي يُحذف لأجلها الفاعل ، ومثل بما مثّل به المصنف ثم قال : وهذا في الحقيقة من وظيفة علم المعاني لا من وظيفة علم النحو .

أمّا ابن عقيل : فذكر الأغراض التي يترك لأجلها الفاعل باختصارٍ شديد ممثّلاً بما مثل به ابن مالك .

أما الشيخ خالد ... فذكر ما ذكره ابن مالك من الأغراض ، ومثّل بما مثل به ابن مالك ولم يخرج عنه ، ولو أنه اختصر في ذكر باقي الأغراض التي يُحذف من أجلها الفاعل ... وهي : ج ـ د ـ هـ ـ و .. عند ابن مالك .

حكم نائب الفاعل :

قال ابن مالك : وأشرت بقولي « جاريا مجراه في كل ما له » إلى أن النائب عن الفاعل يخلفه الرفع ووجوب التأخر عن الرافع ، والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه .

قال المرادي ... بعدما ذكر ما ذكره ابن مالك في أحكام نائب الفاعل ، وزاد : ولكنه لا يجري مجراه في العامل ، لأن نائب الفاعل لا يرتفع إلاّ بالفعل واسم المفعول .

وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بالفعل وحرف مصدري خلاف .

أمّا الدماميني : فذكر ما ذكره المرادي تماماً .. لم يزذ ولم ينقص وكأنه نقل عنه .

أما ابن عقيل : فقال ما قاله ابن مالك تماما .

وأمّا الشيخ خالد : فلم يخرج عن حكم ابن مالك في شي .

ما ينوب عن الفاعل :

١ ـ مفعول به ، نحو : « ضُرب زيدٌ » .

٢ ـ جار ومجرور ، نحو : « غُضِبَ عليه » ، ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة ، لأن الفاعل قد يكون مجروراً ، نحو : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ .

٣ ـ أ ـ المصدر لغير مجرد التوكيد ، فلا يقل في مثل : ضَلَّ زيدٌ ضلالاً : ضُلَّ ضلال ، لعدم الفائدة ، بخلاف قام في الدار زيدٌ قياماً طويلاً ، أو قومةً أو قومتين ، فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة .

ب ـ المصدر الملفوظ به ... ولم يمثّل له المصنف ، بل قال : على أن المنوي مدلولاً عليه بالعامل لا ينوب ولا سبيل إليه ، لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود .

ج ـ أو مدلول عليه بغير العامل جاز الإسناد إليه كقولك : بلى سير سيرٌ ، لمن قال : سِيرَ سيرٌ ، إذ الفعل يدل على الذي لمجرد التوكيد ، والذي لمجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نُوي ولم يلفظ به .

ولو جاز الإسناد إلى المصدر المنوي مطلقاً يمتنع أن يقال ابتداءً ضُرِبَ ، أو نحو ذلك ، وفي كلام الزجاجي إشعار بأن سيبويه يجيز ذلك ؛ لأنه قال : وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سيبويه .

قال ابن خروف : لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يسم فاعله على إضمار

المصدر المؤكد ، لا يجيز أحد : قُعِد ، وضُحِكَ من غشر شيء يكون بعد هذا الفعل .

ثم ادعاؤه ـ الزجاجي ـ أنه مذهب سيبويه فاسدٌ ؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب والذي أجاز سيبويه لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قُعِد ، ولمتوقع السفر قد سُوفِر ، أي قد قُعِدَ القعود ، وقد سوفر السفر الذي ينتظر وقوعه ، والفعل لا يل على هذا النوع من المصادر والدال عليه فعل آخر ، هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح .

٤ ـ الظرف المختص ... قال ابن مالك : أو قيدت الظرف بكونه مختصاً تنبيهاً على أنّ غير المختص لا يصلح للنيابة ... فلا يقال في سرت وقتاً : سير وقتٌ لعدم الفائدة .

وقيدته بالتصرف تنبيهاً على أن ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة ، كـ « سَحَر » معيناً ، وثمَّ فلا يقال في أتيت سحَر ، وجلست ثمّ : أُتي سحر ، وجُلس ثم ؛ لأن الظرفية لا تفارقهما .

وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوي ، وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف ، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف .

وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، ومنه قراءة أبي جعفر : ﴿ ليُجزي قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ ، فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، وترك قوماً منصوباً وهو مفعول به .

المرادي ... ذكر ما ينوب عن الفاعل تدرجا مع ابن مالك حتى إذا وصل إلى نيابة الجار والمجرور قال : وظاهر كلامه أن الجار معاً في موضع الرفع .

قيل : وهذا لم يذهب إليه أحد ، ومذهب البصريين أن المجرور في موضع رفع بالفعل ، وسواء عندهم أكان الحرف زائدا ، نحو : ما ضرب من أحدٍ أم غير زائد .

واستطرد المرادي في شروط الحرف حتى ذكر أن له مذاهب أربعة ... توسع بذكرها وذكر أصحابها حتى انتهت المسألة بتنبيه حكاه عن أبي جعفر النحاس ، وهو اتفاق النحويين ـ بعد الخلاف الذي ذكره ـ على أن هذا الجار والمجرور في نحو : سير بزيد لا يتقدم ... ثم ذكر علل

ذلك ، ومخالفة السهيلي ، واستطرد بذكر رأي الحباب في شرح الجزولية حول « حروف الجر » وبناء الفعل لها ، وهو استطراد خرج بالمرادي عن المسألة ، ثم عادوا نصب مرة أخرى إلى ذكر باقي مواضع النيابة ، فعدّد باقيها كما عدّدها ابن مالك ومثل لها تمثيله ، ووقف عند اختصاص المصدر فقال : وأجاز سيبويه اختصاص المصدر بنعت مقدر ، فتقول : سير بزيد سيرا إذا أردت به نوعاً من السير ، فتحذف الصفة لفهم المعنى ، ثم عاد واستطرد بآراء العلماء في مسألة نيابة المصدر المؤكد .

أمّا الدماميني : بعد سرده لما ينوب عن الفاعل كما قال ابن مالك فقد استطرد استطراد المرادي في الكلام على نيابة الجار والمجرور ، ، ثم انتقل إلى نيابة الظرف المختص ، وشرحه كما شرحه ابن مالك ، ونقل الخلاف فيه عنه أيضاً .

أمّا ابن عقيل : فكان تعريف النقل عن ابن مالك ... يعمد إلى المسألة والتمثيل عنها بما مثل به المصنف ، والتعليق أيضاً بما علّل به ابن مالك .

كذا الشيخ خالد سار على نهج ابن مالك في ذكر ما ينوب عن الفاعل إلّا أنه عند ذكر المصدر المدلول عليه بغير العامل ، قال : كأن وقع في جواب سؤال ، نحو : « بلى سير » جواباً لمن قال : ما سير سيرٌ شديدٌ لفظاً مع وجود المُسَرِّح لفظاً أو تقديراً ، وهذه المسألة لم يتعرض لها المصنف في الشرح .

وفي مسألة نيابة المفعول الأول من المفعولات مطلقاً بحثها ابن مالك من جهة :

١ ـ عدم امتناعها إن أُمن اللبس .

٢ ـ منعها إن خيف اللبس .

٣ ـ منع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن وأعلم ، والصحيح جوازه إن أمن اللبس .

٤ ـ لا ينوب خبر كان المفرد خلافا للفراء .

٥ ـ عدم نيابة التمييز عن الفاعل .

٦ ـ ولا يجوز كين يقام ، ولا جعل يفعل خلافاً للكسائي والفراء .

المرادي : ذكر مواضع جواز نيابة المفعول الأول وغيره بشرطهما ... ممثلاً بما مثل ابن مالك ، إلا أنه استطرد أيضاً بمذاهب ذكر في آخر استطراده أنها ضعيفة ، ولكنها تقدح في قول ابن مالك .

أمّا نيابة ثاني المفعولين من باب ظن ، فذكر امتناع بعضهم له وقال : هو اختيار الجزولي ، وابن هشام الخضراوي ، وذكر إجازة بعضهم ، صححها ابن مالك ... ثم استطرد في هذه المسألة ذاكرا العامل إذا أقيم أحدهما وبقي الآخر منصوباً فاختلفوا في ناصبه .

ثم ذكر نيابة الثاني والثالث في باب أعلم ، ذاكراً امتناعه عند أكثر النحويين معلّلاً سبب المنع ، وفي مقابله ذكر المجيزين ومن بينهم ابن مالك .

ثم منع ـ كما منع ابن مالك ـ نيابة خبر كان مستدلاً بقول ابن مالك في شرح التسهيل ، وذكر اختلاف النحويين في « كان » الناقصة .

ثم ذكر نقل ابن مالك عن الكسائي نيابته للمميز ... وذكر أن ابن إصبع والصفار نقلا عنه أيضاً ... وهو مخالف لنقل ابن عصفور .

كذا ذكر عدم إجازة كان للمفعول إذا كان خبرها جملة اسمية ، أما إن كان خبرها جملة فعلية ، فذهب الكسائي والفراء إلى جواز بنائها للمفعول .

أمّا الدماميني : ذكر ما ذكره ابن مالك من مسائل نيابة غير الأول من المفعولات ... وعلق على إطلاق بعضهم المنع في باب « ظن » و« أعلم » فمنعوا إقامة الثاني من نحو قولك : « ظننت زيداً قائماً » ، والثالث نحو قولك : « أعلمت زيداً عمرا منطلقاً » ... قالوا : لأنه مسند إلى المفعول الأول في باب ظن ، وإلى المفعول الثاني في باب أعلم ، فلو أقيم مقام الفاعل ، والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز ... وذكر بعد ذلك نظرًا للرضي في قولهم هذا ، واستطرد كاستطراد المرادي في ذكر آراء المانعين .

ثم علّق على عدم نيابة خبر كان نقلاً عن ابن مالك حكايتها عن السيرافي ، وكذا مسألة نيابة المميز عن الكسائي لم يخرج عن شرح ابن مالك ، ناسباً اختلاف الكسائي والفراء في توجيه المسألة ، معلّقاً : وهذا من الفراء مشكل ، لأنه أنكر على الكسائي في باب التنازع لما قال ذلك ، لأن

الفعل هناك مبني للفاعل ، وأمّا هنا فهو مبني للمفعول ، لأنّا نقول هو يقول بذلك أيضاً في نحو : ضربا ، وقتل غلامك .

أمّا ابن عقيل : ذكر ـ أيضاً ـ المسائل التي ذكرها ابن مالك في مسألة نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً ، ممثلاً بما مثل ابن مالك .. ذاكرًا بعض من أطلق المنع في باب ظن وأعلم منهم ابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور ، والأبذي ، والجزولي في باب « ظن » .

ووجه اختيار ابن مالك الجواز في « ظن » و« أعلم » ـ أنه مذهب قوم ـ القياس على جواز : أُعطي درهمٌ زيداً ، فلا خلاف ـ كما زعم ابن مالك ـ في جوازه .

ثم نقل عن ابن مالك مسألتي نيابة خبر كان المفرد والخلاف فيه ، وعدم نيابة المميز خلافاً للفراء .

أما الشيخ خالد : فلم يخرج عن شرح ابن مالك إطلاقاً ، بل سار معه خطوة بخطوة تمثيلاً وتعليقاً ناقلاً عمن سبقه ـ المرادي ، وابن عقيل ـ آراء المخالفين وأسمائهم في كل المسائل التي ذكرها ابن مالك في هذه المسألة، وهي نيابة غير المفعول الأول ، وكذا عدم نيابة خبر كان ولا مُميِّز ، وعدم إجازة ـ كين يقام ـ وجُعل يفعل خلافاً للفراء والكسائي فيهما .

كيفية صوغ الفعل المبني للمفعول :

ذكر ابن مالك كيفية صوغ الفعل لما لم يسم فاعله فذكر :

١ ـ يضم أوله مطلقاً ، ماضياً ومضارعاً .

٢ ـ يضم أوله وثانيه ، إن كان الماضي مفتتحاً بتاء مزيدة .

٣ ـ يضم أوله وثالثه إن كان الماضي مفتتحاً بهمزة وصل .

٤ ـ يُحرك ما قبل الآخر ـ لفظاً أو تقديراً ـ بكسر في الماضي ، وفتح في المضارع .

وتقديراً إن اعتلت عين الماضي الثلاثي الموازن انفعل أو افتعل فيكسر ما قبلها بإخلاص أو

إشمام ضم ، أو إخلاص الضم .

٥ ـ يمنع الإخلاص عند خوف اللبس .

٦ ـ كسر فاء « فُعِل » ساكن العين لتخفيف أو إدغام لغة .

٧ ـ إشمام فاء المدغم قليلاً .

٨ ـ شذ في « تُفوعل » : تِفيعِل .

٩ ـ ما تعلق بالفعل وليس بفاعل ، ولا شبيه به ، ولا بنائب عنه فمنصوب لفظاً إن لم يدخل عليه جار ، فإن دخلفمحلاً .

١٠ ـ ربما رُفع مفعول به ونصب فاعلٌ لأمن اللبس .

المرادي : سار مع ابن مالك في أحكام صوغ الفعل المبني للمفعول ... ولم يخرج عنه .

ومثَّل للثلاثي المعتل العين ، ومثل لـ « انفعل » و« افتعل » مع ذكر أصولهم ، وأحكام اعتلالهم .

وفي كسر ما قبل العين بإشمام قال : وقرأ بهذا الوجه السبعة نافع وابن عامـر والكسائي ، نحو : « غِيضَ » و« سِيءَ » .

وذكر المراد بالإشمام ـ ولم يذكره ابن مالك ـ فقال : أن تشاب الكسرة شيئاً من صوت الضم ، وليس هو المذكور في الوقف ، لأن ذلك لا يمكن هنا ، والاشمام هنا مسموع .

وهناك غير مسموع ، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه .

وعند قول ابن مالك : ويُمنع الإخلاصُ عند خوف اللبس ... شرحه ممّثلاً كابن مالك ، ثم قال : وفي إلزامه الاشمام نظر ؛ لأن إخلاص الضم فيما عينه ياء لا يُلبس ، وإخلاص الكسر فيما عينه واو لا يلبس ، وعبارته في الألفية تدل على جواز ذلك ؛ لأنه قال :*وإن بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ*

وهذا اللبس لم يذكره سيبويه بل أجازه ، ثم بين مواضع إجازته عند سيبويه ، واستطرد بذكر آراء المغاربة وغيرهم في هذه المسألة فأطال .

وفي إجازة ابن مالك كسر فاء ساكن العين قال المرادي : ولم يجزه الجمهور ، أمّا ساكن العين للإدغام فلم يجز الجمهور فيه إلاّ الضم ، وأجاز الكسر بعض الكوفيين ، وهو الصحيح ...

وعند قول ابن مالك : وما يعلق بالفعل ... لم يذكر ابن مالك أمثلته ، بل قال : وأمثلة ذلك بيّنة ، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها ... وذكرها المرادي مختصِراً .

ثم تابع مسائل الفصل مع ابن مالك مستطرداً بذكر آراء المغاربة ، واستشهد بأبيات ابن مالك نفسها على المسألة .

أمّا الدماميني ... في كيفية صوغ الفعل لما لم يسم فاعله فقد سار على نهج ابن مالك ممثلاً بالأفعال التي مثل بها ... ولم يخرج عنه في جميع المسائل التي ذكرها ابن مالك ... وما زاد فيه عليه فهو عينه ما ذكره المرادي ، تمثيلاً واستشهاداً .

أما ابن عقيل ... فسار أيضاً على نهج ابن مالك في تناول مسائل هذا الفصل .

إلا أنه في مسألة إشمام الضم قال : وإنما المراد به هنا شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة ، ولهذا قيل : إنه ينبغي أن يسمى هذا روماً ، لكن عبارة المتقدمين أنه إشمام ، وهذا التفسير الذي ذكرته هنا هو معنى ما فسَّر به ابن خروف الإشمام هنا في عبارة سيبويه ... وهذا يوضح مصدر نقول المرادي .

ثم تابع ابن مالك في بقية المسائل ، وما زاد فلا يخرج عن شرح المرادي تمثيلا واستشهاداً .

أمّا صاحبنا فقد سار على نهج ابن مالك أفكاراً ، ونهج المرادي ، وابن عقيل شرحاً ... ولم يضف على ذلك شيئاً ، لا في تمثيله بالأفعال ، ولا استشهاده بالأبيات .

ثم ذكر ابن مالك في الفصل الأخير مسائل ، وهي :

١ ـ يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بـ :

أ ـ المنصوب . ب ـ أو كان ضميراً غير محصور .

٢ ـ الحكم في نحو : « ما ضرب عمرو إلاّ زيداً » عند غير الكسائي ، وابن الأنباري .

٣ ـ العكس في الحكم إن كان المرفوع ظاهراً والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل .

٤ ـ الحكم في نحو : « ما ضرب عمراً إلاّ زيد » عند غير الكسائي .

٥ ـ منع الأكثرون تقديم المرفوع الملابس ضميراً عائداً على المنصوب نحو : « ضرب غلامُه زيداً » ، وصحة جوازه لسماعه .

المرادي : ناقش المرادي مسألة وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه من شرح ابن مالك ناسباً في نحو : « ضرب موسى عيسى » تعيُّن كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً ، لابن السراج في أصوله ، ولأكثر المتأخرين ، ونازعهم ابن الحاج وردّ ذلك على ابن عصفور في مقربه ، وقال : لا محصول لما ذكروا ، ولا يوجد في كتاب سيبويه من هذه الأغراض الواهية .

ثم استطرد في مناقشة المسألة ...

وفي مسألة : « ما ضرب عمرو إلاّ زيداً » ذكر قول المصنف ثم قال : هذا نقل المصنف ، وقال غيره : ذهب البصريون والفراء والكسائي وابن الأنباري ، أي أنه ليس الكسائي وابن الأنباري فقط .

وفي مسألة وجوب تقديم المفعول إذا حصر فاعله بإلاّ ... قال : هذا مذهب البصريين والكوفيين غير الكسائي ، ومن شواهده :

ما عاب إلاّ لئيمٌ فعل ذيكرم ولا هجا قط إلاّ جُبأ

والجبأ ـ بضم الجيم ـ : الجبان ، ولخص المسألة في ثلاثة مذاهب ... وأكمل على غرار ابن مالك شرحاً واستشهاداً .

أمّا الدماميني : فتعدد مناقش مسألة وجوب وصل الفعل بمرفوعه من خلال أفكار ابن مالك ، وتعليلاته فقال : يجب أن يكون المرفوع تالياً للفعل الرافع له بحيث لا يفصل بينهما فاصل ، وهذا هو الأصل ، لتنزل المرفوع منزلة الجزء منه ... ثم تابع شرحه مع شرح ابن مالك والمرادي .. من حيث نسبة الآراء ، والمخالفات ، مستطرداً في شرح الأمثلة مرجعاً القارئ إلى باب المستثنى ... ثم أكمل على غرار ابن مالك في الشرح والتمثيل ناقلاً عن المرادي استشهاده .

أما ابن عقيل : فناقش أفكار ابن مالك متسلسلاً معه فكرة فكرة مستعيناً بشرحه ، في الأمثلة والاستشهاد .. وما زاد عنه فهو نقلٌ عن المرادي ، أو أبي حيان .

أمّا الشيخ خالد الأزهري ... كابن عقيل تماماً تتبع ابن مالك متناً ، وشرحاً ، وتمثيلاً ... وأما مناقشة المسائل فناقشها من خلال نقله عن المرادي ... ولم أذكرها عنده ، ولا عند ابن عقيل والدماميني هرباً من الإعادة والملل .

والحاصل من هذه الموازنة أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ ساعد بشرحه التسهيل على تهافت العلماء لكتابه مستنيرين به ، فاعتمد الجميع عليه وعلى شرح أبي حيان إلاّ ما اختص به الأزهري من مزج المتن بشرحه ... والإيجاز دون الإطناب ، وشرح غريب اللغة في الشعر ، وبيان موضع الشاهد منه .

ورحم الله المرادي وأبا حيان ، فقد ، كان شرحهما منارا لمناقشة المسائل من وجهة نظر المشارقة والمغاربة ، وخلاصة القول فإن كتاب التسهيل وشروحه عِقد انتظمت فصوصه ، فأخرجت لنا قلادة نحوية متكاملة .

وأخيراً :

فكان الجميع يذكرون الحدّ للباب كما عرّفه ابن مالك ، وانفرد المرادي والدماميني بعلة تسميته بنائب الفاعل .

كان الشراح حريصين على ذكر أحكام الباب كما وضعها ابن مالك معلّلين بما علّل ابن مالك ، أو المرادي ، أو أبو حيان ... فلم يخل شرح منها .

اهتم المرادي بذكر أصحاب اللغات التي لم يذكرها ابن مالك ، ونقلها عنه الدماميني ، وابن عقيل ، والأزهري .

السماع ، والقياس نبّه عليه ابن مالك ، وأيّده ... في الباب ، وتسابق عليه الشراح .

أما الآراء والنقول ... فأدمجها ابن مالك كثيراً في متن التسهيل ، فنجده يقول خلافاً للكسائي ، والفراء ... وغيرهم .

وقد نقل عنه الشراح ما نقله من هذه الآراء ، ثم توسعوا فيها نقلاً عن بعضهم البعض .

كان المرادي أكثر جرأة ومناقشةً للمصنف وتابعه من نقل عنه ، إذ نجد وجهات نظره تُعاد عند الدماميني ، وابن عقيل ، والأزهري .

والحقيقة أن هذه الموازنة أظهرت الخطوط العريضة بين الشراح وابن مالك ... أما التفصيل فيحتاج إلى جهد جهيد .

والحق : أن لكل منهم أسلوبه الذي تميز به ... جلّ ما هنالك لنا أن ننتصر لصاحبنا ـ الأزهري ـ لعيشةٍ معه مدة ليست باليسيرة ... خرجنا منها بأنه يكاد يكون أفضل شروحات التسهيل بلا منازع ، والله من وراء القصد .

* * *

* *

*

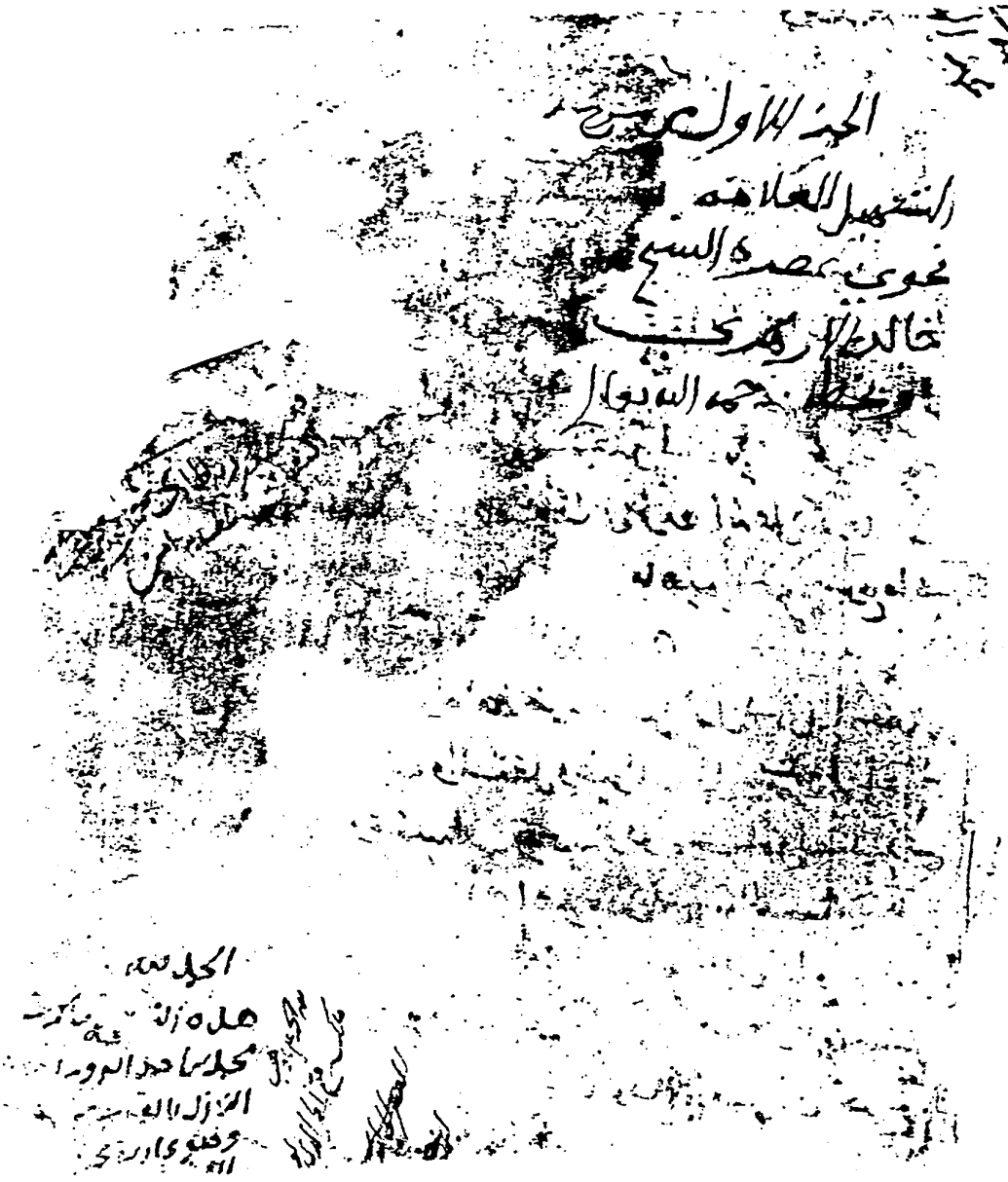

الصفحة الأولى من المخطوطة
الأصل الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] الحمد لله الذي [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم احمد الله على تسهيل الفوائد واسئله على تكميل
المقاصد واصلي واسلم على سيدنا محمد واله واصحابه الذين جمعوا
في من عيون الالفاظ الشوارد ومكنوا من اقتناص اوابدها كل
وبعد فهذا شرح الفاضل الكامل ان اسرح
لك كتاب التسهيل على وجه الايضاح والتسهيل حاميا
على جل الالتباط والتمثيل خاليا عن الدليل والتعليل محمودا
بالاصل صونا له عن الحشو والتطويل فاجبتك الى ما سالت على
وفق ما اخترت وسهلت موصل السالك الى نحو المقصد
اسدك الله تبارك وتعالى وتمحك من مزيده انه على ذلك قدير
وبالاجابة جدير هذا باب شرح ما هيه الكلم وشرح ما
الكلام شرح ما يتعلق الكلام به [illegible]
دال بالوضع بقوله لفظ كقوله الحسن يشمل المهمل والمستعمل
والمفرد والمركب والمستقل وغير المستقل ويشمل ما دال
وضعه او عقليه او طبيعيه وقوله مستقل فصل اول
اخرج به غير المستقل مما هو بعض اسم كتاء النسب في زيدي
او بعض فعل كالف المفاعلة في ضاربت وكل من الياء والالف
لفظ دال بالوضع وليس كلمة لعدم استقلاله لانه جزء
كلمة لا كلمة مستقلة وقوله دال بالوضع يشمل بان اخرج
كالمهمل كدير مقلوب ريد مانعة الخلو والمطوية دلالة
عقليه واما على الاصح كالكلام فان الاصح ان دلالته

الصفحة الأولى من الجزء الثاني
من المخطوطة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ما سبب التابع وهو ما ليس خبرا لمنزله الا انه عدمي فيخرج عنه نحو حامض من قولك الرمان حلو حامض فانه شارك ما قبله في اعرابه [illegible] ولم يشاركه في المعنى لانه ليس بتابع بل خبر من مبتدا محذوف تقديره هو حامض [illegible] وهو عطف البيان والفصل اخرج به تمييز المنصوب نحو اشتريت رطلا زيتا فان زيتا شارك ما قبله في اعرابه دون عامله لان عامل رطلا اشتريت وعامل زيتا رطلا لا يقال لعل هذا اخرج البدل لانه عامله غير عامل المبدل منه لانا نقول المصنف يرى ان عاملهما واحد فيكون داخلا وسمل قوله شارك ما قبله نحو علمك ورحمة الله السلام فانه شارك لما هو صلته تقديرا وسمل قوله في اعرابه الاسم والفعل والجملة فانها تشارك ما عتبار المحل وسمل قوله وعامل البدل فان المصنف يرى ان عامل [illegible] المبدل منه واحد وسمل قوله عطف البيان اخرج به المعطوف البيان والتاكيد والمدح المشاركين في العامل فانها تشارك ما قبلها في اعرابه وعامله في بعض الصور لا مطلقا فتقول في المشاركة اعطف زيدا دينارا وضربت اللص مكتوفا واملا الحوض ماء وتقول في خلافه المشاركين اعطى زيد دينارا وضرب اللص مكتوفا واملئ الحوض ماء اي التابع [illegible]

لانه اما ان شبع عرف اولا والاول عطف النسق والثاني اما ان يلزم معه تكرار العامل فبدل اولا وهو لفظ محصور فما كان اعم محصور وهو مشتق فنعت او جامد فعطف بيان

ذلك لوعان ما لا مناسبة فيه اصلا نحو لي وربي لتاتينكم عالم الغيب فصار بين الموصوف والصفة كجواب القسم وليس الجواب اجنبيا من القسم بل يتعلق به تعلق جواب الشرط بالشرط وما مثل من وجه دون اخر نحو وارجلكم فمن نصبه او جر اذا قلنا انه فيها عطف على ايديكم لا على محل برؤسكم فان الجميع عمل واحد قصد الاخلاص بترتيبه ايجابا او ندبا على الخلاف فيه فاعتفر الفصل بمثله واسمح ايرد سلم خلاف بولم وقلت لقوم في الكنيف تزوجوا عشيشة بثنا عند ما ثم ان ترنح

ما فصل بين قوم وزرح بتزوجوا وما بعده وذلك ضرورة ومسمع الفصل بما محض مباينته بان يكون اجنبيا وضابطه ما كان معمولا لما بعد التابع او قبله من غير علقه او كان معمولا لا ارتباط لها بالكلام الذي التابع فيه فاما قوله وقلت لقوم في الكنيف تزوجوا عشيشة بثنا عند ما ثم ان ترنح فالفصل فيه بتزوجوا وما بعده بين قوم وزرح ضرورة ومن الفصل بين المؤكد والمؤكد بغير المباين ويرخص بما ليس كذلك ان [illegible] ولا فصل بين كلهم واجمعون من قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ويجوز في قوله توكيد توكيد فان الثاني توكيد لما الاول توكيد له وان لم يكن المعطوف [illegible] ولا فصل بين هذا والرجل من قولك مررت بهذا زيد الرجل [illegible] في عدد من الاستغناء عن الصفة ومثله المصنف بطاعون الشعري العبور واعترض استغناءه عن الصفة في قوله تعالى وانه هو رب الشعرى